بسم الله الرحمن الرحيم

مقدِّمة في بيان بعض مصطلحات علم الحديث[1] ممَّا يكفي في شرح الكتاب من غير تطويل وإطناب.

الفصل الأول في تعريف الحديث وأنواعه

تعريف مصطلح الحديث:

اعلم أنّ «الحديث» في إصطلاح جُمهُور الْمُحَدِّثين يطلق على قول النبي صلى الله عليه و سلم وفعله وتقريره.

ومعنى التقرير: أنه فعل أحد، أو قال شيئاً في حضرته صلى الله عليه وسلم ولم ينكره ولم ينهه عن ذلك بل سكت وقرر، وكذلك يطلق (الحديث) على قول الصحابي[2]، ....

---

(١) قوله: [مصطلحات علم الحديث] قال الإمام أحمد رضا خان عليه رحمة الرحمن: هو العلم بأقوال رسول الله صلى الله عليه وسلم وأفعاله وتقريراته وهيئته وشكله مع أسانيدها وتمييز صحاحها وحسانها وضعافها متناً وإسناداً وتمييزها عن خلافها وتوضيحه أن كلا من تلك المعرفة مبني على معرفة أحوال الرواة من العدالة والضبط وعدمها وبين وبين وهي إنما تحصل من العلم بتاريخ وفيات الرواة وولادتهم وأمثال ذلك، وكل منها داخل في علم أصول الحديث. (المخطوطة في أصول الحديث)، **وموضوعه**: السند والمتن. **وفائدته**: معرفة المقبول من المردود وغير الصحيح من الحسن والحسن من الضعيف. **وغرضه**: صيانة الأحاديث من الكذب والاختلاق. **وحكمه**: أنه من فروض الكفاية إذا قام به البعض سقط عن الباقين فإن فرطت فيه الأمة أثمت كلّها. **وفضيلته**: أنه من أشرف العلوم وأجلها وهو يتعلق بالذب عن حديث رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وسنته.

(٢) قوله: [الصحابي] هو من لقي النبي صلي الله عليه وسلم مؤمناً به ومات على الإسلام، ولو تخللت ردة في الأصح، أي على مقتضى مذهب الشافعي ومن تبعه من

وفعله، وتقريره، وعلى قول التابعي[(١)]، وفعله وتقريره:

المرفوع:

فما انتهى إلى النبي صلى الله عليه و سلم يقال له: «المرفوع»[(٢)].

الموقوف:

وما انتهى إلى الصحابي يقال له: «الموقوف»[(٣)] كما يقال: «قال أو

أن الارتداد لا يبطل الأعمال إلا بموته على الكفر. وأما في مذهبنا المقرر من أن الردة تبطل ثواب جميع الأعمال ولو رجع إلى الإسلام، وأنه يجب عليه إعادة الحج فإنه فرض عمري، فتبطل صحبته بالردة، فلا يكون صحابياً إلا أن حصلت له رؤية ثانية، وعليه الإمام مالك. ("شرح نخبة الفكر" معَ شرحه للقاري، ص٥٧٦)

(١) قوله: [التابعي] هو من لقي الصحابي مؤمناً به ومات على الإسلام، ولكن لا يشترط كونه مسلماً عند لقائه للصحابي بل يكفي إسلامه بعد ذلك.

(٢) قوله: [المرفوع] لغةً: اسم مفعول من فعل «رفع» ضد «وضع»، كأنه سمي بذلك نسبته إلى صاحب المقام الرفيع، وهو النبي صلى الله عليه وسلم. اصطلاحاً: ما أضيف إلى النبي صلى الله عليه وسلم من قول أو فعل أو تقرير أو صفة. ويتبين من التعريف أن أنواعه أربعة، وهي:

١...المرفوع القولي: مثلاً أن يقول الصحابي أو غيره: «قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا».

٢...المرفوع الفعلي: مثلاً أن يقول الصحابي أو غيره: «فعل رسول الله كذا».

٣...المرفوع التقريري: مثلاً أن يقول الصحابي أو غيره: «فعل بحضرة النبي كذا».ولا يروي إنكاره لذلك الفعل.

٤...المرفوع الوصفي: مثلاً أن يقول الصحابي أو غيره: «كان رسول الله صلى الله عليه وسلم أحسن الناس خلقاً».

(٣) قوله: [الموقوف] لغةً: اسم مفعول من «الوقف» كأن الراوي وقف بالحديث عند

فعل أو قرّر ابن عباس[1] أو عن ابن عباس موقوفاً أو موقوف على ابن عباس».

المقطوع:

وما انتهى إلى التابعي يقال له: «المقطوع»[2].

الصحابي ولم يتابع سرد باقي سلسلة الإسناد. اصطلاحاً: ما أضيف إلى الصحابي من قول أو فعل أو تقرير. له ثلاثة أقسام: الموقوف القولي: كقول الراوي: «قال علي ابن أبي طالب رضي الله تعالى عنه: حدثوا الناس بما يعرفون، أتريدون أن يكذب الله ورسوله». (رواه البخاري) الموقوف الفعلي: «كقول البخاري: «وأما ابن عباس وهو متيمم». (رواه البخاري في كتاب التيمم) الموقوف التقريري: كقول بعض التابعين مثلاً: «فعلت كذا أمام أحد الصحابة ولم ينكر عليّ» وحكمه: أن الأصل في الموقوف عدم الاحتجاج به؛ لأنه أقوال وأفعال صحابة، لكنها إن ثبتت، فإنها تقوي بعض الأحاديث الضعيفة؛ لأن حال الصحابة كان هو العمل بالسنّة وهذا إذا لم يكن له حكم المرفوع، فهو حجة كـ«المرفوع».

(١) هو عبد الله بن عباس بن عبد المطلب أبو العباس القرشي الهاشمي ابن عمِّ رسول الله صلى الله عليه وسلم ولد بـ"مكة" ونشأ في بدء عصر النبوة فلازم رسول الله صلى الله عليه وسلم وروي عنه الأحاديث الصحيحة وشهد مع على الجمل والصفين له في الصحيحين وغيرهما ١٦٦٠ حديثاً، قال ابن مسعود: «نعم! ترجمان القرآن ابن عباس»، قال عمرو بن دينار: «ما رأيت مجلساً كان أجمع لكل خير من مجلسه». ("أسد الغابة"، ٣/٢٩٥، "الأعلام"، ٤/٩٥)

(٢) قوله: [المقطوع] لغةً: اسم مفعول من «قطع»، ضدّ «وصل». اصطلاحاً: ما أضيف إلى التابعي أو مَن دونه من قول أو فعل. له قسمان: (١) المقطوع القولي: كقول الحسن البصري في الصلاة خلف المبتدع: «صلّ وعليه بدعته». (رواه البخاري) (٢) المقطوع الفعلي: كقول إبراهيم بن محمد بن المنتشر: «كان مسروق يرخي الستر بينه وبين أهله ويقبل على صلاته ويخلّيهم ودنياهم». حكم الاحتجاج به: أن

الحديث والأثر:

وقد خصّص بعضهم «الحديث» بـ«المرفوع» و«الموقوف»، إذ المقطوع يقال له: «الأثر»[1] وقد يطلق «الأثر» على «المرفوع» أيضاً، كما يقال: «الأدعية المأثورة لما جاء من الأدعية عن النبيّ صلّى الله عليه و سلّم». و"الطحاوي"[2] سمّى كتابه المشتمل على بيان الأحاديث النبويّة وآثار الصحابة بـ"شرح معاني الآثار". وقال السخاوي[3]: «إنّ للطبراني[4]

المقطوع لا يحتجّ به في شيء من الأحكام الشرعية أي: ولو صحّت نسبته لقائله؛ لأنه كلام أو فعل أحد المسلمين، لكن إن كانت هناك قرينة تدلّ على رفعه كقول بعض الرواة عند ذكر التابعي يرفعه مثلاً فيعتبر عندئذ له حكم المرفوع المرسل.

(١) **قوله: [الأثر] لغةً:** بقية الشيء. **اصطلاحاً:** فيه **قولان:** هما: **١-** هو مرادف للحديث أي: أنّ معناهما واحد اصطلاحاً. **٢-** مغايرله: وهو ما أضيف إلى الصحابة والتابعين من أقوال أو أفعال.

(٢) أحمد بن محمد بن سلامة أبو جعفر الطحاوي (ت٣٢١ه) فقيه انتهت إليه رياسة الحنفية بمصر وتفقه على مذهب الشافعي، ثم تحول حنفياً **من تصانيفه:** "شرح معاني الآثار" في الحديث، "أحكام القرآن"، و"المختصر في الفقه". ("الأعلام"، ١/٢٠٦)

(٣) هو شمس الدين محمد بن عبد الرحمن بن محمد السخاوي (ت ٩٠٢ه) عالم بالحديث والتفسير والأدب، له مؤلفات كثيرة، **منها:** "المقاصد الحسنة" في الحديث، "القول البديع" في أحكام الصلاة على الحبيب الشفيع. ("الأعلام"، ٦/١٩٤)

(٤) سليمان بن أحمد بن أيوب أبو القاسم اللخمي الطبراني (ت٣٦٠ه) حافظ محدث له من المؤلفات الكثيرة: "المعاجم الثلاثة"، "الكبير"، "الأوسط"، و"الصغير". ("الأعلام"، ٣/١٢١، "معجم المؤلفين"، ١/٧٨٣)

كتاباً مسمّى بـ"تهذيب الآثار" مع أنّه مخصوص بالمرفوع، وما ذكر فيه من الموقوف فبطريق التبع والتطفّل».

الخبر والحديث:

و«الخبر»[1] و«الحديث» في المشهور بمعنى واحد، وبعضهم خصّ «الحديث» بما جاء عن النبيّ صلّى الله عليه و سلّم والصحابة والتابعين،

---

(١) قوله: [الخبر] لغةً: النبأ، وجمعه: أخبار. اصطلاحاً: فيه ثلاثة أقوال: ١- مرادف للحديث: إي: أنّ معناهما واحد اصطلاحاً. ٢- مغاير له: فالحديث ما جاء عن النبي صلّي الله عليه وسلّم، والخبر ما جاء عن غيره. ٣- أعمّ منه: أي: أنّ الحديث ما جاء عن النبي صلّى الله عليه وسلّم، والخبر ما جاء عنه أو عن غيره. ١٢

فائدة: قال الإمام أحمد رضا خان عليه رحمة الرحمن: «اعلم أن الشيخ شهاب الدين بن محمد رحمة الله تعالى عليه قال: «الخبر عند علماء هذا الفن مرادف للحديث» وقيل: «الحديث ما جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم والخبر ما جاء عن غيره» ومن ثمة قيل لمن يشتغل بالتواريخ وما شاكلها: «الإخباري» ولمن يشتغل بالسنة النبوية: «المحدِّث» وقيل: «بينهما عموم وخصوص مطلق» فكل حديث خبرٌ من غير عكس، انتهى كلامه. فعلى هذا بين الخبر والحديث لا اتحاد في المفهوم أو تغاير فيه مع التباين بينهما والعموم والخصوص مطلقاً. ويستفاد منه أيضاً أن الخبر في عرف علماء هذا الفن ليس بمقابل للإنشاء بل يشتمل بعضه، كـ«حديث ارحموا من في الأرض يرحمكم من في السماء» وغير ذلك من الأوامر والنواهي وغيرهما من الإنشاءات الواقعة في أحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، وذلك؛ لأنه لو لم يصدق على تلك الأوامر والنواهي وغيرهما مع أن الحديث يصدق عليها، فلا يصح القول باتحادها ولا القول بأن الحديث أخص مطلق من الخبر وأنه ظهر لكن كلام "الخلاصة" والمنهل يدل على أن الخبر هاهنا مقابل للإنشاء كما هو المشهور في

و«الخبر» بما جاء عن أخبار الملوك والسلاطين والأيّام الماضية، ولهذا يقال لمن يشتغل بالسنة: «محدّث»، ولمن يشتغل بالتواريخ: «أخباري».

والرفع قسمان[1]: قد يكون «صريحاً» وقد يكون «حكماً»

القولي الصريح:

أمّا صريحاً ففي القولي، كقول الصحابي: «سمعت رسول الله صلّى الله عليه و سلّم يقول كذا»، أو كقوله، أي: الصحابي أو قول غيره: «قال رسول الله صلّى الله عليه و سلّم» أو «عن رسول الله صلّى الله عليه وسلّم أنه قال: كذا».

الفعلي الصريح:

وفي الفعلي، كقول الصحابي: «رأيت رسول الله صلّى الله عليه و سلّم فعل كذا» أو «عن رسول الله صلّى الله عليه و سلّم أنه فعل كذا» أو عن الصحابي أو غيره مرفوعاً أو رفعه: «أنه فعل كذا».

التقريري الصريح:

و في التقريري أن يقول الصحابي أو غيره: «فعل فلانٌ أو أحد بحضرة النبي صلّى الله عليه و سلّم كذا، ولا يذكر إنكاره».

القولي الحكمي:

وأمّا حكماً فكإخبار الصحابي الذي لم يخبر عن الكتب المتقدّمة

سائر العلوم فارجع إليها، تدبَّر. و«الأثر» قد يجيء في كلامهم بمعنى «الحديث»، والفقهاء يستعملونه في كلام السلف، وبالجملة قد اشتهر في ألسنتهم ثلاثة ألفاظ: «الحديث» و«الخبر» و«الأثر» لا بدَّ فيهما اهـ. ("المخطوطة" في علم الحديث)

(١) قوله: [والرفع قسمان] وهذان قسماه الرئيسان. ١٢

ما لا مجال فيه للاجتهاد عن الأحوال الماضية، كأخبار الأنبياء أو الآتية كالملاحم[1] والفتن وأهوال يوم القيامة، أو عن ترتب ثواب مخصوص، أو عقاب مخصوص على فعل، فإنّه لا سبيل إليه إلاّ السماع عن النبيّ صلّى الله عليه و سلّم.

الفعلي الحكمي:

أو يفعل الصحابي ما لا مجال للاجتهاد فيه.

التقريري الحكمي:

أو يخبر الصحابي بأنهم كانوا يفعلون كذا في زمان النبيّ صلّى الله عليه و سلّم؛ لأنّ الظاهر اطّلاعه صلّى الله عليه و سلّم على ذلك، ونزول الوحي به، أو يقولون من السنة كذا؛ لأنّ الظاهر أنّ السنّة سنّة رسول الله صلّى الله عليه و سلّم، وقال بعضهم: «إنّه يحتمل سنّة الصحابة وسنّة الخلفاء الراشدين، فإنّ السنّة تطلق عليه».

(١) قوله: [الملاحم] جمع «ملحم» أي: «الحروف الهائلة» في آخر الزمان.

الفصل الثاني في تعريف السند والمتن وعوارضهما

السند:

«السند»[1] طريق الحديث، وهو رجاله الذين رووه.

الإسناد:

و«الإسناد» بمعناه، وقد يجيىء بمعنى ذكر السند والحكاية عن طريق المتن.

المتن:

ما انتهى إليه الإسناد[2].

المتصل:

فإن لم يسقط راو من الرواة من البين، فالحديث «متّصل»[3]، ويسمّى عدم السقوط «اتصالاً».

---

(١) قوله: [السند] قال الإمام أحمد رضا خان عليه رحمة الرحمن: بفتحتين لغةً ما استندت إليه من حائط أو غيره والمرتفع من الأرض أيضاً يقال: «فلان سند» أي: «اعتمد». واصطلاحاً: هو إخبار عن طريق المتن؛ لأن فيه رفعاً للحديث؛ ولأن اعتماد الحفاظ عليه. ("المخطوطة" في علم أصول الحديث)

(٢) قوله: [ما انتهى اليه الإسناد] مثاله: ما أخرجه "البخاري" و"مسلم" و"أبوداود" (واللفظ لأبي داود) حدثنا سليمان بن حرب، حدثنا حمّاد الأيوب، عن نافع، عن ابن عمرقال: قال رسول الله صلّى الله عليه وسلّم: «لا تمنعوا إماء الله مساجد الله»، فقوله: «حدثنا سليمان بن حرب، حدثنا حمّاد الأيوب، عن نافع، عن ابن عمر» هو السند، وقوله: «لا تمنعوا إماء الله مساجد الله» هو المتن.

(٣) قوله: [متصل] لغةً: اسم فاعل من «اتصل» ضد «القطع»، ويسمّى هذا النوع «الموصول»

المنقطع:

وإن سقط واحد أو أكثر فالحديث «منقطع»[1]، وهذا السقوط «انقطاع».

المعلق:

و«السقوط» إمّا أن يكون من أوّل السند ويسمّى «معلّقاً»[2]، وهذا الإسقاط «تعليقاً»، والساقط قد يكون واحداً، وقد يكون أكثر، وقد

أيضاً. واصطلاحاً: ما سلم سنده من سقوط فيه، بحيث يكون كلّ رجاله سمع ذلك المتّصل المروي من الذي رواه عنه، وفي "الوسيط": هو ما اتّصل إسناده مرفوعاً كان أو سقوطاً على من كان. مثال المتّصل المرفوع: «مالك عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله عن أبيه عن رسول الله صلّى الله عليه وسلّم أنه قال كذا...إلخ». ومثال المتصل الموقوف: «مالك عن نافع عن ابن عمر أنه قال كذا...إلخ». واعلم أن المثالين المذكورين للحديث المتصل، لكنّ الفرق بينهما: أن السند الأول انتهى إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، والثاني إلى الصحابي، ولذلك سمّي الأول: «متصلاً»، والثاني: «موقوفاً».

(١) قوله: [منقطع] لغةً: اسم الفاعل من «الانقطاع»، ضد «الاتصال». اصطلاحاً: هو ما سقط من وسط إسناده رجل، وقد يكون الانقطاع في موضع واحد، وقد يكون في أكثر من موضع. حكمه: المنقطع ضعيف بالاتفاق بين العلماء، وذلك للجهل بحال الراوي المحذوف.

(٢) قوله: [معلقا] لغةً: اسم مفعول من «علق» الشيء بالشيء أي: ناطه وربطه به وجعله معلقاً، وسمّي هذا السند «معلقاً» بسبب اتصاله بجهة العليا فقط، وانقطاعه من الجهة العليا، فصار كالشيء المعلق بالسقف ونحوه. اصطلاحاً: ما حذف من مبدأ إسناده راوٍ فأكثر على التوالي. من صوره: أن يحذف جميع السند ثم يقال

يحذف تمام السند، كما هو عادة المصنّفين يقولون: «قال رسول الله صلّى الله عليه وسلّم».

تعليقات البخاري:

والتعليقات كثيرة في تراجم "صحيح البخاري"، ولها حكم الاتصال؛ لأنه التزم في هذا الكتاب أن لا يأتي إلاّ بـ«الصحيح»، ولكنّها ليست في مرتبة مسانيده، إلاّ ما ذكر منها مسنداً في موضع آخر من كتابه.

حكم التعليق بصيغة المعلوم والمجهول:

وقد يفرق فيها بأن ما ذكر بصيغة الجزم والمعلوم، كقوله: «قال فلان أو ذكر فلان» دلّ على ثبوت إسناده عنده فهو صحيح قطعاً، وما ذكره بصيغة التمريض والمجهول «قِيل» و«يُقال» و«ذُكر»، ففي صحّته عنده كلام، ولكنّه لمّا أورده في هذا الكتاب كان له أصل ثابت، ولهذا قالوا: «تعليقات البخاري[1] متّصلة صحيحة».

مثلاً: «قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا...إلخ»، **ومنها** أن يحذف كل الإسناد إلا الصحابي أو إلا الصحابي والتابعي. **مثاله:** ما أخرجه البخاري في مقدمة باب ما يذكر في الفخذ: وقال أبو موسى: «غطى النبي صلى الله عليه وسلم ركبتيه حين دخل عثمان»، فهذا حديث معلق؛ لأن البخاري حذف جميع إسناده إلا الصحابي وهو أبو موسى الأشعري. **حكمه:** أنه مردود؛ لأنه فقد شرطاً من شروط القبول وهو اتصال السند وذلك بحذف راوٍ أو أكثر من إسناده مع عدم علمنا بحال ذلك المحذوف. **تنبيه:** حكم المعلقات التي ما وجد في كتابٍ التزمت صحته كالصحيحين فهذا له حكم خاص، كما ذكره المحقق.

(١) **قوله: [تعليقات البخاري]** جملة معلقات ما في "البخاري" ستون ومئة حديثاً. ١٢

المرسل:

وإن كان السقوط من آخر السند، فإن كان بعد التابعي فالحديث «مرسل»[1]، وهذا الفعل «إرسال» كقول التابعي: «قال رسول الله صلّى الله عليه وسلّم»، وقد يجيء عند المحدّثين «المرسل» و«المنقطع» بمعنًى،

---

(١) **قوله: [مرسل] لغةً:** هو اسم مفعول من «أرسل» بمعنى: أطلق، فكأن المرسل أطلق الإسناد ولم يقيده براوٍ معروف. **اصطلاحاً:** هو ما سقط من آخر إسناده مَن بَعد التابعي. **صورته:** أن يقول التابعي سواء كان صغيراً أم كبيرا: «قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا أو فعل كذا أو فعل بحضرته». **مثاله:** ما أخرجه مسلم في صحيحه، قال: «حدثني محمد بن رافع ثنا حجين ثنا الليث عن عقيل عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن المُزَابنة». فسعيد بن المسيب تابعي كثير كبير روي ،وهذا الحديث عن النبي صلي الله عليه وسلم بدون أن يذكر الواسطة بينه وبين النبي صلى الله عليه وسلم، فقد أسقط من إسناد هذا الحديث آخره وهو مَن بعد التابعي. **حكمه:** المرسل ضعيف مردود في الأصل لفقده شرطاً من شروط المقبول، وهو اتصال السند وللجهل بحال الراوي المحذوف لاحتمال أن يكون المحذوف غير صحابي. **تنبيه (١):** مراسيل الصحابة مقبولة، معمول بها عند أهل العلم، كمثاله: قول عائشة رضي الله تعالى عنها....«أول ما بدى به رسول الله صلى الله عليه وسلم من الوحي الرويا الصالحة...إلخ»، فعائشة لم تدركي القصة. **تنبيه (٢):** أن أكثر أهل العلم يجعلون أحاديث الصحابي الذي لم يميز على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم كحكم مراسيل كبار التابعين، وفي هذا الحال يحتمل أن يكون ضعيفاً، وعند جمهور المحدثين وكثير من أصحاب الأصول والفقهاء ضعيف مردود أيضاً، وجحة هولاء هو الجهل بحال الراوي

والاصطلاح الأوّل أشهر.

حكم المرسل:

وحكم المرسل «التوقّف» عند جمهور العلماء؛ لأنه لا يدرى أن الساقط ثقة أو لا؛ لأنّ التابعي قد يروي عن التابعي، وفي التابعين ثقات وغير ثقات، وعند أبي حنيفة ومالك «المرسل مقبول مطلقاً»، وهم يقولون: «إنّما أرسله لكمال الوثوق والاعتماد؛ لأنّ الكلام في الثقة ولو لم يكن عنده صحيحاً لم يرسله»، ولم يقل: «قال رسول الله صلّى الله عليه و سلّم»، وعند الشافعي[1] ....

المحذوف لاحتمال أن يكون غير صحابي. وعند الأيمة الثلاثة- أبو حنيفة ومالك وأحمد في المشهور عنه- وطائفة من العلماء صحيح يحتج به بشرط أن يكون المرسل ثقةً ولا يرسل إلا عن ثقة، وحجتهم أن التابعي الثقة لا يستحل أن يقول: «قال رسول الله صلى الله عليه وسلم» إلا إذا سمعه من ثقة.

(١) هو أبو عبد الله محمد بن إدريس بن العبّاس بن عثمان ،الشافعي، الحجازي، المكّي، فقيه، أصولي، مجتهد، محدّث، حافظ، أحد الأئمّة الأربعة عند أهل السنّة، وإليه تنسب الشافعيّة، إنّ هذا الرجل لم يظهر مثله في علماء الإسلام، في فقه الكتاب والسنّة، يقول أحمد بن حنبل: «لو لا الشافعي ما عرفنا فقه الحديث». قال أبو عبيد: «ما رأيت أحداً أعقل من الشافعي»، وكذا قال يونس بن عبد الأعلى، حتّى إنّه قال: «لو جُمعت أمة لَوَسِعهم عقله»، قال معمر بن شبيب: «سمعت المأمون يقول: «قد امتحنت محمد بن إدريس في كلّ شيء، فوجدته كاملاً». ومات ليلة الجمعة ودفن يوم الجمعة بعد العصر آخر يوم من رجب سنة (ت ٢٠٤هـ). **ومن تصانيفه:** "المسند" في الحديث، "أحكام القرآن"، "اختلاف الحديث"، "إثبات النبوّة والردّ على البراهمة"، و"المسبوط" في الفقه، وغير ذلك. (انظر"معجم المؤلّفين"، ⬅

إن اعتضد[1] بوجه آخر مرسل أو مسند وإن كان ضعيفاً قبل، وعن أحمد[2] قولان: وهذا كلّه إذا علم أنّ عادة ذلك التابعي أن لا يرسل إلاّ عن الثقات، وإن كانت عادته أن يرسل عن الثقات وعن غير الثقات. فحكمه: التوقّف بالاتّفاق كذا قيل، وفيه تفصيل أزيد من ذلك، ذكره السخاوي في "شرح الألفية".

المعضل:

وإن كان السقوط من أثناء الإسناد، فإن كان الساقط اثنين متوالياً يسمّى «مُعْضَلاً»[3] بفتح الضادّ.

٣/١١٦، و"سير أعلام النبلاء"، ٨/٣٧٧-٤٢٢، و"مسند الإمام الشافعي"، صـ٣/٤).

(١) قوله: [اعتضد] به: استعان به وتقوى.

(٢) هو الإمام حقّاً، وشيخ الإسلام صدقاً، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني المروزي ثمّ البغدادي، أحد إمام الأئمّة الأربعة، صاحب المذهب الحنبلي، ولد في ربيع الأول سنة ١٦٤هـ. وكان الإمام أحمد فقيهاً، مجتهداً، محدّثاً، ومفسّراً وأتمّ عقلاً وأشدّ تقوى. وقال عبد الرزاق: «ما رأيت أحداً أفقه ولا أورع من أحمد بن حنبل». وكان ينام نومة خفيفة بعد العشاء، ثم يقوم إلى الصباح يصلّي ويدعو. وتوفي بـ"بغداد" لثلاث عشرة ليلة بقيت من ربيع الأول سنة ٢٤١هـ. من تصانيفه الكثيرة: "المسند" و"كتاب الزهد"، و"المعرفة والتعليل" وغير ذلك. (انظر "هدية العارفين"، ٥/٤٨، "معجم المؤلفين"، ١/٢٦١، "سير أعلام النبلاء"، ٩/٤٣٤- ٥٤٧).

(٣) قوله: [معضلاً] لغةً: اسم مفعول من «أعضله» بمعنى: أعياه. مثاله: ما رواه الحاكم في «معرفة علوم الحديث» بسنده إلى القعنبي: «عن مالك أنه بلغه أنّ أبا هريرة قال: «قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «للملوك طعامه وكسوته بالمعروف ولا

المنقطع:

وإن كان واحداً أو أكثر من غير موضع واحد يسمّى «منقطعاً»(١) وعلى هذا يكون المنقطع قسماً من «غير المتّصل»، وقد يطلق «المنقطع»

يكلّف من العمل إلاّ ما يطيق» هذا معضل عن مالك أعضله هكذا في "المؤطا"، هذا الحديث معضل؛ لأنه يسقط منه اثنان متواليان بين مالك وأبي هريرة وقد عرفنا أنه سقط منه اثنان متواليان من رواية الحديث خارج "المؤطا" هكذا... «عن مالك عن محمد بن عجلان عن أبيه عن أبي هريرة». وحكم المعضل: أنه حديث ضعيف، وهو أسوأ حالاً من «المرسل» و«المنقطع» لكثرة المحذوفين من الإسناد، وهذا الحكم على المعضل بالاتفاق بين العلماء.

(١) قوله: [منقطعاً] يعني: أن كل إسناد انقطع من أيٍّ مكان كان، سواء كان الانقطاع من أول الإسناد أو من آخره أو من وسطه، فيدخل فيه «المرسل» و«المعلق» و«المعضل»، لكن علماء المصطلح المتأخرة خصّوا المنقطع بما لم تنطبق عليه صورة المرسل أو المعلق أو المعضل، وكذلك كان استعمال المتقدمين في الغالب، ولذلك قال النووي: «وأكثر ما يستعمل في رواية من دون التابعي عن الصحابي كمالك عن ابن عمر». مثاله: ما رواه عبد الرزاق عن الثوري عن أبي إسحق عن زيد بن يُثَيع عن حذيفة مرفوعاً: «إن وليتموها أبا بكر فقويّ أمين» أخرجه أحمد والبزار والطبراني في "الأوسط" بمعناه، فقد سقط من هذا الإسناد رجل من وسطه وهو "شريك" سقط من بين الثوري وأبي إسحق؛ إذ أن الثوري لم يسمع الحديث من أبي إسحق مباشرةً، وإنما سمعه من شريك وشريك سمعه من أبي إسحق فهذا الانقطاع لا ينطبق عليه إسم المرسل ولا المعلق ولا المعضل فهو منقطع. حكمه: ضعيف بالاتفاق بين العلماء، وذلك للجهل بحال الراوي المحذوف.

بمعنى غير المتصل مطلقاً شاملاً لجميع الأقسام. وبهذا المعنى يجعل مقسماً (أي: لا يكون قسماً واحداً، بل يشتمل على جميع أقسام الانقطاع).

طريق معرفة الانقطاع:

ويعرف الانقطاع وسقوط الراوي بمعرفة عدم الملاقاة بين الراوي والمروي عنه، إمّا بعدم المعاصرة أو عدم الاجتماع والإجازة عنه بحكم علم التاريخ المبين لمواليد الرواة ووفياتهم وتعيين أوقات طلبهم وارتحالهم، وبهذا صار «علم التاريخ» «أصلاً» و«عمدة» عند المحدّثين.

المدلس:

ومن أقسام المنقطع «المُدَلَّس»[1]، بضمّ الميم وفتح اللام المشدّدة يقال لهذا الفعل: «التدليس» ولفاعله: «مُدَلِّس» بكسر اللام.

---

(١) قوله: [المدلس] اصطلاحاً: إخفاء عيب في الاسناد وتحسين لظاهره. له قسمان رئيسيان هما: تدليس الإسناد وتدليس الشيوخ. ١- تدليس الإسناد: أن يروي الراوي عمن قد سمع منه ما لم يسمعه منه موهماً أنه سمعه منه كأن يقول عن فلان أو قال أو نحو ذلك. مثاله: ما أخرجه الحاكم بسنده إلى علي بن خثرم قال: «قال لنا ابن عيينة: عن الزهري، فقيل له: سمعته من الزهري؟ فقال: لا، ولا ممن سمعه من الزهري، حدثني عبد الرزاق عن معمر عن الزهري» ففي هذا المثال أسقط ابن عيينة اثنين بينه وبين الزهري. حكمه: مكروه جداً، ذمه أكثر العلماء وكان شعبة من أشدهم ذماً له، فقال فيه أقوالاً منها: التدليس أخو الكذب. ٢- تدليس الشيوخ: هو أن يروي الراوي عن شيخ حديثاً سمعه منه فيسميه أو يكنيه أو ينسبه أو يصفه بما لا يعرف به كي لا يعرف. مثال: قول أبي بكر بن مجاهد أحد أيمة القراء حدثناعبد الله بن أبي عبد الله، يريد به أبا بكر بن أبي داود السجستاني.

تعريف التدليس اصطلاحاً:

وصورته أن لا يسمّى الراوي شيخه الذي سمعه منه، بل يروي عمّن فوقه بلفظ يوهم السماع ولا يقطع كذباً، كما يقول: «عن فلان وقال فلان».

تعريف التدليس لغة:

والتدليس في اللغة «كتمان عيب السلعة في البيع»، وقد يقال: إنّه مشتقّ من «الدلس» وهو اختلاط الظلام واشتداده.

وجه التسمية به:

سمّي به لاشتراكهما في الخفاء.

حكم المدلس:

قال الشيخ: «وحكم من ثبت عنه التدليس أنه لا يقبل منه إلاّ إذا صرح بالتحديث».

حكم التدليس:

قال الشمني(1): «التدليس حرام عند الأئمّة»، روي عن وكيع أنه قال: «لا يحل تدليس الثوب فكيف بتدليس الحديث»، وبالغ شعبة في ذمه.

حكمه: كراهته أخف من تدليس الإسناد.

(1) أحمد بن محمد بن محمد التميمي الدارمي القسنطيني الأصل، ويعرف بالشُمُني (تقي الدين، أبو العباس) مفسر، محدث، فقيه، أصولي، متكلم، نحوي، (ت٨٧٢هـ) من تصانيفه: "أوفق المسالك لتأدية المناسك"، شرح نظم "نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر" في علوم الحديث وسمّاه "العالي الرتبة شرح نظم النخبة". ("معجم المؤلفين"، ٢٩٢/١،"هدية العارفين"، ٥٣٤/١).

حكم رواية المدلس:

وقد اختلف العلماء في قبول رواية المدلّس، فذهب فريق من أهل الحديث(1) والفقه إلى أنّ التدليس جرح، وأن من عرف به، لا يقبل حديثه مطلقاً، وقيل: يقبل، وذهب الجمهور إلى قبول تدليس من عرف أنه لا يدلس إلاّ عن ثقة كـ«ابن عيينة»(2) وإلى ردّ من كان يدلس عن الضعفاء وغيرهم حتى ينصّ على سماعه بقوله: «سمعت» أو «حدثنا» أو «أخبرنا».

أسباب التدليس:

---

(1) قوله: [أهل الحديث] من اشتغل بالسنة، وهم أئمة الحديث كـ«الإمام البخاري» و«الإمام المسلم»، وليس المراد هنا بـ«أهل الحديث» فرقة من المبتدعة طائفة من أعداء التقليد للأئمة الأربعة في شبه القارة الهندية الباكستانية يسمون أنفسهم المؤحّدين، وينكرون فضائل الأنبياء عليهم الصلاة والسلام، وتصرفات الأولياء الكاملين والأئمّة المجتهدين رحمهم الله المبين، حتى قال إمامهم النواب صديق حسن خان البوفالي: إنّ الإمام أباحنيفة لم يكن عالماً حق العلم بلغة العرب ولسانهم. ("أبجد العلوم"، ٣/١٢٢) ويحكمون على عامة المسلمين بالكفر والشرك، وفي هذا الزمان ينتحلون بمذهب الشيخ عبد الوهاب النجدي لجلب المنافع المادية، وهم يتحاشّون عن الانتساب إلى إمام من الأئمة الأربعة ويسميهم أهل السنة والجماعة غير المقلدين.

(2) هو أبو محمد سفيان بن عيينة بن ميمون الكوفي المكّي (ت١٩٨هـ). كان حافظاً ثقة، واسع العلم كبير القدر، قال الشافعي: «لولا مالك وسفيان لذهب علم الحجاز». قال علي بن حرب: «كنت أحب أن لي جارية في غنج ابن عيينة إذا حدّث»، من كتبه: "الجامع" في الحديث، و"كتاب في التفسير". ("الأعلام"، ٣/١٠٥، "هدية العارفين، "٥/٣٨٧).

والباعث على التدليس قد يكون لبعض الناس غرض فاسد، مثل إخفاء السماع من الشيخ لصغر سنه أو عدم شهرته وجاهه عند الناس.

تدليس الأكابر:

والذي وقع من بعض الأكابر ليس لمثل هذا، بل من جهة وثوقهم بصحّة الحديث واستغناء بشهرة الحال، قال الشمني: «يحتمل أن يكون قد سمع الحديث من جماعة من الثقات وعن ذلك الرجل»، فاستغنى بذكره عن ذكر أحدهم أو ذكر جميعهم لتحقّقه بصحّة الحديث فيه كما يفعل المرسل.

المضطرب:

وإن وقع في إسناد أو متن اختلاف من الرواة بتقديم و تأخير، أو زيادة و نقصان، أو إبدال راو مكان راو آخر أو متن مكان متن أو تصحيف في أسماء السند أو أجزاء المتن أو باختصار أو حذف أو مثل ذلك فالحديث «مضطرب»[1].

---

(١) قوله: [مضطرب] لغةً: هو اسم فاعل من «الاضطراب» وهو اختلال الأمر وفساد نظامه، وأصله من اضطراب الموج، إذا كثرت حركته وضرب بعضه بعضاً. اصطلاحاً: ما روي على أوجه مختلفة متساوية في القوة. أي: هو الحديث الذي يروى على أشكال مختلفة متعارضة متدافعة بحيث لا يمكن التوفيق بينهما أبداً، وتكون جميع تلك الروايات متساوية في القوة من جميع الوجوه بحيث لا يمكن ترجيح إحداهما على الأخرى بوجه من وجوه الترجيح. وينقسم المضطرب بحسب موقع الاضطراب فيه إلى قسمين: ١- مضطرب السند ومثاله: حديث أبي بكر رضي الله تعالى عنه: «أنه قال: يا رسول الله! أراك شبت، قالَ شيبتني هود وأخواتها». قال الدار قطني: «هذا مضطرب»، فإنه لم يرو إلا من طريق أبي إسحق، ←

حكم المضطرب من الروايات:

فإن أمكن الجمع فبها وإلاّ فالتوقّف.

المدرج:

وإن أدرج الراوي كلامه أو كلام غيره من صحابي أو تابعي مثلاً لغرض من الأغراض كـ«بيان اللغة» أو «تفسير للمعنى» أو «تقييد للمطلق» أو نحو ذلك فالحديث «مدرج»[1].

وقد اختلف عليه فيه على نحو عشرة أوجه، فمنهم من رواه مرسلاً، ومنهم من رواه موصولاً، ومنهم من جعله من مسند أبي بكر، ومنهم من جعله من مسند سعد، ومنهم من جعله من مسند عائشة وغير ذلك، ورواته ثقات لا يمكن ترجيح بعضهم على بعض، والجمع متعذر. ٢- مضطرب المتن: ومثالهما رواه الترمذي عن شريك عن أبي حمزة عن الشعبي عن فاطمة بنت قيس رضي الله تعالى عنها: «قالت سئل رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم عن الزكاة، فقال: «إن في الحال لحقاً سوى الزكاة»، ورواه ابن ماجة من هذا بلفظ: «ليس في المال حقّ سوى الزكاة»، قال العراقي: «فهذا اضطراب لا يحتمل التاويل». وحكمه: أنه حديث ضعيف. ("الوسيط")

(١) قوله: [مدرج] لغةً: هو اسم مفعول من «أدرج» والإدراج في اللغة: أن يدخل في الشيء ما ليس منه. اصطلاحاً: هو الحديث الذي زيد فيه ما ليس منه في السند أو في المتن. له قسمان: مدرج الإسناد ومدرج المتن. ١- مدرج الإسناد: هو ما غير سياق إسناده. مثاله: قصة ثابت بن موسى الزاهد في روايته: «من كثرت صلاته بالليل حسن وجهه بالنهار»، وأصل القصة أنّ ثابت بن موسى دخل على شريك بن عبد الله القاضي عن جابر قال: «قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ...»، وسكت ليكتب المستملي، فلما نظر إلى ثابت قال: «من كثرت صلاته بالليل حسن وجهه بالنهار» وقصد بذلك ثابتاً لزهده، وورعه،فظن ثابت أنه متن ذلك الإسناد فكان

تنبيه الرواية بالمعنى:

وهذا المبحث ينجر إلى رواية الحديث ونقله بالمعنى، وفيه اختلاف، فالأكثرون على أنه جائز ممن هو عالم بالعربية وماهر في أساليب الكلام وعارف بخواصّ التراكيب ومفهومات الخطاب لئلاّ يخطئ بزيادة ونقصان، وقيل: «جائز في مفردات الألفاظ دون المركّبات»، وقيل: «جائز لمن استحضر ألفاظه حتى يتمكن من التصرف فيه»، وقيل: «جائز لمن يحفظ معاني الحديث ونسي ألفاظها للضرورة في تحصيل الأحكام»، وأمّا من استحضر الألفاظ فلا يجوز له لعدم الضرورة وهذا الخلاف في الجواز وعدمه.

رواية اللفظ أولى:

أمَّا أولوية رواية اللفظ من غير تصرّف فيها، فمتّفق عليه لقوله صلّى الله عليه و سلّم: «نضر الله امرء سمع مقالتي فوعاها فأدّاها كما سمع» الحديث والنقل بالمعنى واقع في الكتب الستة وغيرها.

يحدث به. ٢- مدرج المتن: هو أن يقع في المتن كلام ليس منه فتارة يكون في أوله وتارة في أثنائه وتارة في آخره وهو الأكثر. ومثاله: حديث أبي هريرة مرفوعاً «للعبد المملوك أجران، والذي نفسي بيده لولا الجهاد في سبيل الله والحج وبرّ أمي لأحببت أن أموت وأنا مملوك». فقوله: «والذي نفسي بيده...إلخ» من كلام أبي هريرة؛ لأنه يستحيل أن يصدر ذلك منه صلى الله عليه وسلم؛ لأنه لا يمكن أن يتمنى الرقّ؛ ولأن أمه لم تكن موجودة حتى يبرّها. حكمه: الإدراج بإجماع العلماء من المحدثين والفقهاء وغيرهم، ويستثنى من ذلك ما كان لتفسير غريب، فإنه غير ممنوع، ولذلك فعله الزهري وغيره من الأيمة.

العنعنة:

والعنعنة[1] رواية الحديث بلفظ «عن فلان» «عن فلان».

المعنعن:

والمعنعن حديث روي بطريق العنعنة.

شروط العنعنة:

ويشترط في العنعنة «المعاصرة»..............................

(١) قوله: [العنعنة] لغةً: اسم مفعول من «عنعن» بمعنى قال: «عن عن». اصطلاحاً: هو الذي يقال في سنده: «فلان عن فلان» من غير تصريح بالسماع والتحديث. مثاله: ما رواه ابن ماجة قال: حدثنا عثمان بن أبي شيبة ثنا معاوية بن هشام ثنا سفيان عن أسامة بن زيد عن عثمان عروة عن عائشة: قالت: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إن الله وملئكته يصلون على ميامن الصفوف». رواه ابن ماجة. حكمه: قال بعض النقاد والمحدثين عن حكمه أنه من قبل المرسل المنقطع لذلك لا يحتجّ به إلى أن ظهر اتصال سنده بالتصريح بصيغ السماع وغيره، لكن الجماهير من أصحاب الحديث والفقه والأصول، قالوا: إنه متصل بشروط، اتفقوا على أنه لا بد منهما - ومذهب مسلم رحمه الله الاكتفاء بهما- فهما: ١- أن لا يكون المعنعن مدلساً. ٢- أن يمكن لقاء بعضهم بعضاً، أي: لقاء المعنعن بمن عنعن عنه. وأما الشروط التي اختلفوا في اشتراطها زيادة على الشرطين السابقين هي: ١- ثبوت اللقاء: وهو قول البخاري وابن المديني والمحققين. ٢- طول الصحبة: وهو قول أبي المظفر السمعاني. ٣- معرفته بالرواية عنه: وهو قول أبي عمرو الداني. تنبيه: قال أكثر العلماء على أن المعنعنات التي في الصحيحين منزلة السماع، إما لمجيئها بوجه آخر بالتصريح بالسماع، أو تكون البعض لا يدلس إلا عن ثقة، أو لوقوعها من جهة بعض النقاد المحدثين سماع المعنعن لها.

عند مسلم[1]، و«اللقي» عند البخاري[2]، و«الأخذ» عند قوم آخرين ومسلم ردّ على الفريقين أشدّ الردّ وبالغ فيه، و«عنعنة الْمُدَلِّس» غير مقبول.

المسند:

وكل حديثٍ مرفوع سنده متصلٌ فهو «مسند»، هذا هو المَشْهُور المُعْتَمَد عليه، وبعضهم يُسَمَّى كل متصل «مسندا»، وإن كان موقوفاً أو مقطوعاً، وبعضهم يُسَمَّى الْمَرْفُوع «مسنداً»، وإن كان مرسلاً أو معضلاً أو منقطعاً.

حافظ من أئمّة المحدّثين، إمام جليل، فقيه، من خاصّة تلاميذ البخاري، **من مصنّفاته:** "الصحيح" و"الكني والأسماء" و"التمييز" و"الطبقات" وغير ذلك.

("الأعلام"، ٧/٢٢١)

(١) الإمام الحافظ أبي عبد الله محمّد بن إسماعيل البخاري (ت٢٥٦هـ). إمام جليل حافظ الحديث من أئمة الحديث الكبار، **من تصانيفه:** "الأدب المفرد" في الحديث،"أسماء الصحابه"، "التاريخ الصغير" وغير ذلك.

("هدية العارفين" ٢/١٦، "وفيات الأعيان"، ٤/٤٠-٤٢)

الفصل الثالث في الشاذ والمنكر والمعلل والاعتبار

ومن أقسام الحديث: «الشاذ» و«المنكر» و«المعلل».

الشاذ لغة:

والشاذ في اللغة «من تفرد من الجماعة وخرج منها».

الشاذ اصطلاحا:

وفي الاصطلاح «ما روي مخالفا لما رواه الثقات»[1]، فإن لم يكن رُوَاته ثقة فهو «مَردُوْدٌ»، وإن كان ثقة فسبيله الترجيح بمزيد حفظ وضبط أو كثرة عدد ووجوه أخر من الترجيحات.

---

(١) قوله: [الثقات] اعلم أن «الشذوذ» يقع في السند كما يقع في المتن أيضاً. مثال الشذوذ في السند: ما رواه الترمذي والنسائي وابن ماجة من طريق ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن عوسجة عن ابن عباس «أن رجلاً توفي على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم، ولم يدع وارثاً إلاّ مولى هو أعتقه» وتابع ابن عيينة على وصله ابن جريج وغيره، وخالفهم حماد بن زيد فرواه عن عمرو بن دينار عن عوسجة، ولم يذكر ابن عباس، ولذا قال أبو حاتم: «المحفوظ حديث ابن عيينة» فحماد بن زيد من أهل العدالة والضبط ومع ذلك، فقد رجح أبو حاتم رواية من هم أكثرهم عدداً منه. مثال الشذوذ في المتن: ما رواه أبو داود والترمذي من حديث عبد الواحد ابن زياد عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة مرفوعاً: «إذا صلى أحدكم الفجر فليضطجع عن يمينه».قال البيهقي خالف عبد الواحد العدد الكثير في هذا، فإن الناس إنما رووه من فعل النبي صلى الله عليه وسلم، لا من قوله، وانفرد عبد الواحد من بين الثقات أصحاب الأعمش بهذا اللفظ. وحكم الشاذ: أنه حديث مردود.

المحفوظ:

فالراجح يُسمَّى «محفوظا»[1] والمَرْجُوح «شاذاً».

الْمُنْكَر:

والمنكر «حديث رواه ضعيف مخالف لمن[2] هو[3] أضعف منه».

الْمَعْرُوْف:

ومقابله «المعروف»[4].

حكم المعروف والمنكر والشاذ والمحفوظ:

فالمنكر والمعروف كلا راويهما ضعيف، وأحدهما أضعف من الآخر، وفي الشاذ والمحفوظ قوي أحدهما أقوى من الآخر، و«الشاذ» و«المنكر»

---

(١) قوله: [محفوظاً] ويقابل الشاذ «المحفوظ» وهو: «ما رواه الأوثق مخالفاً لروايته الثقة». ومثاله: هو المثالان المذكوران في الشاذ. وحكمه: «أنه حديث مقبول».

(٢) قوله: [لمن] أي: مخالف لما رواه الثقة.

(٣) قوله: [هو] أي: راوٍ ضعيف أضعف من الثقة.

(٤) قوله: [المعروف] هو اسم مفعول من «عرف». اصطلاحاً: ما رواه الثقة مخالفاً لما رواه الضعيف. مثاله: فهو المثال الثاني مرّ في «المنكر»، لكن من طريق الثقات الذين رووه موقوفاً على ابن عباس؛ لأن أبي حاتم قال: بعد أن ساق حديث حُبَيِّب المرفوع وهو منكر؛ لأن غيره من الثقات رواه عن أبي داود وهو المعروف. مثاله: ما رواه ابن أبي حاتم من طريق حُبَيِّب بن حبيب الزيات عن أبي إسحق عن العَيْزار بن حريث عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «من أقام الصلاة وآتى الزكاة وحج البيت وقام وقرئ الضيف دخل الجنة». قال أبو حاتم: لأن غيره من الثقات رواه عن أبي إسحق موقوفاً وهو المعروف. ("نخبة الفكر")

مرجوحان، و«المحفوظ» و«المعروف» راجحان.

تعريف آخر للشاذ:

وبعضهم لم يشترطوا في الشاذ والمنكر قيد المخالفة لراو آخر قويًّا كان أو ضعيفاً. وقالوا: «الشاذ» ما رواه الثقة، وتفرَّد به، ولا يوجد له أصل موافق ومعاضد له، وهذا صادق على فرد ثقة صحيح.

تعريف ثالث للشاذ:

وبعضهم لم يعتبروا الثقة ولا المخالفة.

تعريف آخر للمنكر:

وكذلك المُنْكَر لم يخصوه بالصورة المذكورة، وسَمُّوا حديث المطعون بفسق أو فرط غفلة وكثرة غلط منكرا، وهذه اصطلاحات لا مشاحة[1] فيها.

المعلل:

والمُعَلَّل[2] بفتح اللام، إسناد فيه علل وأسباب غامضة خفية قادحة

---

(١) قوله: [مشاحّة] من باب «مفاعلة» أي: لا مناقشة ولا منازعة فيه.

(٢) قوله: [المعلّل] لغةً: اسم مفعول من «أعلّه» بكذا فهو «مُعَلّ» وهو القياس الصرفي المشهور وهو اللغة الفصيحة، لكن التعبير بـ «المعلل» من أهل الحديث جاء على غير المشهور في اللغة، ومن المحدثين من عبر عنه بـ«المعلول» وهو ضعيف مرذول عند أهل العربية واللغة؛ لأن اسم المفعول من الرباعي لا يكون على وزن مفعول. تعريفه الاصطلاحي: هو الحديث الذي اُطّلع فيه على علة تقدح في صحته مع أنّ الظاهر السلامة منها. فائدة: اعلم أنّ معرفة علل الحديث من أجل علوم الحديث وأدقها؛ لأنه يحتاج إلى كشف العلل الغامضة الخفيّة التي لا تظهر إلا للجهابذة في

في الصحة يتنبه لها الحذاق المهرة[1] من أهل هذا الشأن، كإرسال في الموصول ووقف في المرفوع ونحو ذلك، قد يقتصر عبارة المُعَلِّل بكسر اللام عن إقامة الحجة على دعواه كـ«الصيرفي في نقد الدينار والدرهم».

المتابع:

وإذا روى راو حديثا وروى راو آخر حديثاً موافقاً له، يسمَّى هذا الحديث «متابِعا»[2]، بصيغة اسم الفاعل، وهذا معنى ما يقول المحدِّثون: «تابعه فلان»، وكثيرا ما يقول البخاري في صحيحه ويقولون: «وله متابعات».

فائدة المتابعة:

والمتابعة يوجب التقوية والتأييد، ولا يلزم أن يكون المتابع مساوياً في المرتبة للأصل، وإن كان دونه يصلح للمتابعة.

درجات المتابعة:

والمتابعة قد يكون في نفس الراوي، وقد يكون في شيخ فوقه، والأوَّل أتمّ وأكمل من الثاني؛ لأن الوهن في أوَّل الإسناد أكثر وأغلب.

متى يستعمل مثله:

والمتابع إن وافق الأصل في اللفظ والمَعنَى، يقال: «مثله».

علوم الحديث، وإنما يتمكّن منه ويقوى على معرفته أهل الحفظ والخبرة، والفهم الثاقب، ولهذا لم يخصّ عمارة إلا القليل من الأيمة كابن المديني وأحمد والبخاري وأبي حاتم والدار قطني.

(١) قوله: [المَهَرَة] جمع ماهر.

(٢) قوله: [متابعاً] له نوعان: ١- متابعة تامَّة: وهي أن تحصل المشاركة للراوي من أوَّل الإسناد. ٢- متابعة قاصرة: وهي أن تحصل المشاركة للراوي في أثناء الإسناد.

استعمال نحوه:

وإن وافق في المَعنَى دون اللفظ، يقال: «نحوه».

شرط المتابعة:

ويشترط في الْمَتَابَعَة «أن يكون الحديثان من صحابي واحد».

الشاهد:

وإن كانا من صحابيين يقال له: «شاهد»[1] كما يقال له: «شاهد من حديث أبي هريرة»[2] ويقال له: «شواهد»، ويشهد به حديث فلان.

---

(١) قوله: [الشاهد] اعلم أن الحافظ ابن حجر العسقلاني مثّل مثالاً فيه المتابعة التامة والمتابعة القاصرة والشاهد، وهو: ما رواه الشافعي في الأم: عن مالك عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم، قال: «الشهر تسع وعشرون، فلا تصوموا حتى تروا الهلال، ولا تفطروا حتى تروه، فإن غمَّ عليكم فأكملوا العدة ثلاثين»، فهذا الحديث بهذا اللفظ ظنَّ قوم أن الشافعي تفرَّد به عن مالك، فعدُّوه في غرائبه؛ لأنَّ أصحاب مالك رواه عنه بهذا الإسناد، وبلفظ «فإن غم عليكم فاقدروا له»، لكن بعد الاعتبار وجدنا للشافعي متابعة تامَّة ومتابعة قاصرة وشاهداً. ١- أمَّا المتابعة التامَّة: فما رواه البخاري عن عبد الله بن مسلمة القَعْنَبِي عن مالك بالاسناد نفسه، وفيه «فإن غمَّ عليكم فأكملوا العدة ثلاثين». ٢- وأما المتابعة القاصرة: فما رواه ابن خريمة من طريق عاصم بن محمد عن أبيه محمد بن زيد عن جده عبد الله ابن عمر بلفظ: «فكملوا ثلاثين». ٣- وأما الشاهد: فما رواه النسائي عن رواية محمد بن حسنين عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم، قال وفيه: «فإن غم عليكم فأكملوا العدة ثلاثين».

(٢) أبوهريرة مشهور بكنية واسمه عبد الرحمن بن صخر الدوسي الصحابي الجليل كان أكثر الصحابة رواية (ت ٥٩هـ)

تعريف آخر للمتابع والشاهد:

وبعضهم يخصُّون المُتَابَعَة بالمُوَافَقَة في اللفظ، والشاهد في المَعنى سواءٌ كان من صحابي واحد أو من صحابيين.

تعريف ثالث لهما:

وقد يطلق «الشاهد» و«المتابع» بمعنى واحد، والأمر في ذلك بيِّن، وتتبع طرق الحديث وأسانيدها بقصد معرفة المتابع، والشاهد يسمَّى «الاعتبار».

الفصل الرابع في الصحيح والحسن والضعيف

وأصل أقسام الحديث ثلاثة: «صحيح» و«حسن» و«ضعيف»، فالصحيح أعلى مرتبة، والضعيف أدنى مرتبة، والحسن متوسِّط، وسائر الأقسام التي ذكرت داخلة في هذه الثلاثة.

الصحيح:

فالصحيح ما يثبت بـ«نقل عدل» «تام الضبط»، «غير معلل»، و«لا شاذ».

الصحيح لذاته:

فإن كانت هذه الصفات على وجه الكمال والتمام فهو «صحيح لذاته»(١).

الصحيح لغيره:

وإن كان فيه نوع قصور، ووُجد ما يُجبر ذلك القصور من كثرة

---

(١) قوله: [صحيح لذاته] مثاله ما أخرجه البخاري في صحيحه، قال: وحدثنا عبد الله بن يوسف، قال أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن محمد بن جبير بن مطعم عن أبيه قال: «سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم قرأ في المغرب بـ«الطور»». فهذا الحديث صحيح؛ لأن رواته عدول ضابطون: ١- عبد الله بن يوسف متقن، ٢- مالك بن أنس، ٣- ابن شهاب الزهري فقيه، حافظ، متقن على جلالته واتقانه، ٤- محمد بن جبير ثقة، ٥- جبير بن مطعم صحابي؛ ولأنه غير شاذ إذ لم يعارضه ما حصر أقوى منه؛ ولأنه ليس فيه علة من العلل، ولأن سنده متصل إذ أنّ كل راوٍ من رواية سمعه من شيخه، وأما عنعنة وابن شهوب وابن جبير فمحمولة على الاتصال؛ لأنهم غير مدلس. وحكمه: وجوب العمل به بإجماع أهل الحديث ومن يعتد به من الأصوليين والفقهاء فهو حجة من حجج الشرع، لا يسع المسلم لترك العمل به.

الطرق فهو «الصحيح لغيره»[1].

الحسن لذاته:

وإن كان لم يوجد فهو «الحسن لذاته».

الضعيف:

وما فقد فيه الشرائط المعتبرة في «الصحيح» كُلاًّ أو بعضاً فهو «الضعيف».

الحسن لغيره:

والضعيف إن تعدّد طرقه وانجبر ضعفه يسمّى «حسناً لغيره»[2].

---

(١) **قوله: [الصحيح لغيره]** هو أعلى مرتبة من الحسن لذاته دون الصحيح لذاته. **مثاله:** حديث محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «لولا أن أشقَّ على أمتي لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة». (رواه الترمذي) قال ابن الصلاح: «فمحمد بن عمرو بن علقة من المشهورين بالصدق والصيانة، لكنه لم يكن من أهل الاتقان حتى ضعفه بعضهم من جهة سوء حفظه، ووثقه بعضهم لصدقه وجلالته، فحديثه من هذه الجهة «حسن»، فلما انضمَّ إلى ذلك كونه راوي من أوجه آخر زال بذلك ما كنا نخشاه عليه من جهة سوء حفظه وانجبر به ذلك النقص اليسير، فصحَّ هذا الإسناد والتحق بدرجة «الصحيح».

(٢) **قوله: [حسناً لغيره]** هو أدنى مرتبة من «الحسن لذاته»، ويبنى على ذلك أنه لو تعارض «الحسن لذاته» مع «الحسن لغيره» قدم «الحسن لذاته»، مثاله ما رواه الترمذي، وحسنه من طريق الشعبة عن عاصم بن عبيد الله بن عامر بن ربيعة عن أبيه أن امرأة من بني ضرارة تزوجت على نعلين، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم «ورضيت من نفسك ومالك بنعلين؟ قالت: نعم! فأجاز». قال الترمذي: وفي الباب: «عن عمر وأبي هريرة وعائشة وأبي حدرد». فعاصم ضعيف لسوء حفظه وقد حسنه الترمذي هذا الحديث لمجيئه من غير وجه. **وحكمه:** هو من المقبول الذي يحتج به.

النقصان المعتبر في الحسن:

وظاهر كلامهم أنه يجوز أن يكون جميع الصفات المذكورة في «الصحيح» ناقصة في «الحسن»، لكنَّ التحقيق أنَّ النقصان الذي اعتبر في «الحسن» إنما هو بخفة الضبط وباقي الصفات بحالها.

الفصل الخامس في العدالة ووجوه الطعن المتعلقة بها

العدالة:

والعدالة ملكة في الشخص تحمله على ملازمة[1] التقوى والمروءة.

التقوى:

والمراد بالتقوى «اجتناب الأعمال السيئة من الشرك والفسق والبدعة»، وفي الاجتناب عن الصغيرة خلاف، والمختار عدم اشتراطه لخروجه عن الطاقة إلا الإصرار عليها لكونه كبيرة.

المروءة:

والمراد بالمروءة: «التنزه عن بعض الخسائس والنقائص التي هي خلاف مقتضى الهمة»، والمروءة مثل بعض المباحات الدنيئة كـ«الأكل والشرب في السوق والبول في الطريق» وأمثال ذلك.

عدل الرواية أعمّ من عدل الشهادة:

وينبغي أن يعلم أنّ «عدل الرواية» أعمّ من «عدل الشهادة»، فإن عدل الشهادة مخصوص بالحر، وعدل الرواية يشتمل الحر والعبد.

الضبط:

والمراد بـ«الضبط» حفظ المسموع وتثبيته من الفوات والاختلال بحيث يتمكن من استحضاره. وهو (أي الضبط) قسمان: «ضبط الصدر» و«ضبط الكتاب».

فضبط الصدر:

بحفظ القلب ووعيه[1].

---

(١) قوله: [ملازمة] أي: تعلق به ولم يفارقه.

وضبط الكتاب:

بصيانته عنده إلى وقت الأداء.

وجوه الطعن المتعلقة بالعدالة:

أمّا العدالة فوجوه الطعن المتعلقة بها خمس:

١ - الأوّل بـ«الكذب» ٢ - والثاني بـ«اتهامه بالكذب» ٣ - والثالث بـ«الفسق» ٤ - والرابع بـ«الجهالة» ٥ - والخامس بـ«البدعة».

١ - الكذب:

والمراد بـ«كذب الراوي» أنه ثبت كذبه في الحديث النبوي صلى الله عليه و سلم، إما بإقرار الواضع أو بغير ذلك من القرائن.

الموضوع:

وحديث المَطْعُون بالكذب يُسَمَّى «مَوْضُوْعاً»(٢).

حكم متعمد الكذب:

ومَن ثبت عنه تعمُّد الكذب في الحديث، وإن كان وقوعه في العمر مرّةً، وإن تاب من ذلك، لم يقبل حديثه أبداً، بخلاف شاهد الزور إذا تاب.

---

(١) قوله: [ووعيه] أي: حفظه.

(٢) قوله: [موضوعاً] هو شرُّ الأحاديث الضعيفة وأقبحها. مثاله: ما ذكره الملا علي القاري في "الموضوعات الكبرى" «الباذنجان لما أكل له» باطل لا أصل له، قال العسقلاني لم أقف عليه وقال بعض الحفاظ إنه من وضع الذنادقة، وفي "كشف الخفاء" أن أحاديث الباذنجان موضوعة. وعن حكم روايته: أجمع العلماء على أنه لا تحل روايته لأحد علم حالَه في أي معنى كان إلا مع بيان وضعه لحديث مسلم: «من حدث عني بحديث يرى أنه كذب فهو أحد الكاذبين». ("مقدمه مسلم" بشرح النووي)

المراد بالموضوع:

فالمراد بـ«الحديث الموضوع» في اصطلاح المحدثين هذا، لا أنه ثبت كذبه، وعلم ذلك في هذا الحديث بخصوصه.

مسألة الحكم بالوضع ظنية:

والمسألة ظنية، والحكم بالوضع والافتراء بحكم الظن الغالب وليس إلى القطع واليقين بذلك سبيل فإن الكذوب قد يصدق، وبهذا يندفع ما قيل في معرفة الوضع بإقرار الواضع أنه يجوز أن يكون كاذبا في هذا الإقرار، فإنه يعرف صدقه بغالب الظن، ولولا ذلك لما ساغ قتل المُقِرِّ بالقتل، ولا رجم المعترف بالزنا، فافهم.

اتّهام الراوي بالكذب:

وأمّا اتِّهام الراوي بالكذب فبأن يكون مشهوراً بالكذب، ومعروفاً به في كلام الناس، ولم يثبت كذبه في الحديث النبوي.

المتروك:

وفي حكمه رواية ما يخالف قواعد معلومة ضرورية في الشرع، كذا قيل، ويسمَّى هذا القسم «متروكاً»[1] كما يقال: «حديثه متروك» و «فلان متروك الحديث».

---

(١) قوله: [متروكاً] مثاله: حديث عمرو بن شمِر الجعفي الكوفي الشيعي، عن جابر عن أبي الطفيل عن علي وعمار، قالا: «كان النبي صلى الله عليه وسلم يقنت في الفجر ويكبِّر يوم عرفة من صلاة الغداة ويقطع صلاة العصر آخر أيام التشريق». وقد قال النسائي والدار قطني وغيرهما عن عمرو ابن شمر: «متروك الحديث». ورتبته: أنه

حكم المتهم بالكذب:

وهذا الرجل إن تاب، وصحت توبته، وظهرت أمارات الصدق منه، جاز سماع الحديث.

حكم من يكذب نادرا:

والذي يقع منه الكذب أحياناً، نادراً في كلامه غير الحديث النبوي، فذلك غير مؤثر في تسمية حديثه بالموضوع أو المتروك، وإن كانت معصية.

الفسق:

وأمّا الفسق، فالمراد به الفسق في العمل، دون الاعتقاد، فإن ذلك داخل في البدعة، وأكثر ما يستعمل البدعة في الاعتقاد، والكذب وإن كان داخلا في الفسق، لكنّهم عدّوه أصلاً على حدة؛ لكون الطعن به أشدّ وأغلظ.

جهالة الراوي:

وأمَّا جهالة الراوي، فإنه أيضاً سبب للطعن في الحديث؛ لأنه لما لم يعرف اسمه وذاته، لم يعرف حاله، وأنه ثقة أو غير ثقة كما يقول: «حدثني رجل» و «أخبرني شيخ».

المبهم:

ويسمَّى هذا[1] «مبهماً»[2].

شرُّ الضعيف الموضوع ويليه المتروك، ثم المُنْكَر، ثم المُعَلَّلْ، ثم المُدْرَجْ، ثم المغلوب، ثم المضطرب، كذا رتبه الحافظ ابن حجر. ("تدريب الراوي" و"نخبة الفكر")

(١) قوله: [ويسمى هذا] أي: المذكور باللفظ العام.

(٢) قوله: [مبهماً] لغة: هو اسم مفعول من «الإبهام» ضد «الإيضاح». اصطلاحاً: هو من

حكم المبهم:

وحديث المبهم غير مقبول، إلاَّ أن يكون صحابيًّا؛ لأنهم عدول، وإن جاء المبهم بلفظ التعديل، كما يقول: «أخبرني عدل» أو «حدثني ثقة» ففيه اختلاف، والأصحّ أنه لا يقبل؛ لأنه يجوز أن يكون عدلاً في اعتقاده لا في نفس الأمر، وإن قال ذلك إمامٌ حاذقٌ قبل.

البدعة:

وأمَّا البدعة، فالمراد به: «اعتقاد أمر محدث على خلاف ما عرف في الدين، وما جاء من رسول الله صلى الله عليه و سلم وأصحابه بنوع شبهة وتأويل، لا بطريق جحودٍ وإنكارٍ، فإن ذلك كفر».

أبهم في المتن أو الإسناد من الرواة أو ممن له علاقة بالرواية ويقسم بحسب شدة الإبهام أو الإسناد من الرواة أو عدم شدته إلى أربعة أقسام: **١- رجل أو امرأة:** كحديث ابن عباس: «أنَّ **رجلاً** قال يا رسول الله! الحج كل عام؟» هذا الرجل هو الأقرع بن حابس. **٢- الابن والبنت:** ويلحق به الأخ والأخت وابن الأخ وابن الأخت وبنت الأخ وبنت الأخت كحديث أم عطية في غسل **بنت** النبي صلى الله عليه وسلم بماء وسدر، هي زينب رضي الله تعالى عنها. **٣- العم والعمة:** ويلحق به الخال والخالة وابن أو بنت العم والعمّة وابن أو بنت الخال والخالة كحديث رافع بن خديج عن عمه في النهي عن المخابرة اسم عمه ظُهير بن رافع وكحديث «عمه» جابر التي بكت أباه لما قتل يوم أحد، اسم عمته فاطمه بنت عمرو. **٤- الزوج والزوجة:** كحديث الصحيحين في وفاة **زوج** سُبَيعَة، اسم زوجها سعد بن خوله، وكحديث **زوجة** عبد الرحمن بن ازبير اللتي كانت تحت رِفاعة القُرظي، فطلقها، اسمها تميمة بنت وهب. **فائدة:** اعلم أن المبهم يعرف بأحد أمرين: **١-** بوروده مسمًّى في بعض الروايات الأخرى. **٢-** بتنصيص أهل السِيَر على كثير منه.

حكم حديث المبتدع:

وحديث المبتدع مردود عند الجمهور، وعند البعض إن كان متَّصفاً بصدق اللهجة وصيانة اللسان قبل، وقال بعضهم: إن كان منكراً لأمر متواتر في الشرع، وقد علم بالضرورة كونه من الدين، فهو مردود، وإن لم يكن بهذه الصفة، يقبل، وإن كفره المخالفون مع وجود ضبط وورع وتقوى واحتياط وصيانة، والمختار إنه إن كان داعياً إلى بدعته مروجا له، رُدَّ، وإن لم يكن كذلك، قبل، إلا أن يروي شيئا يقوي به بدعته فهو مردود قطعاً.

وبالجملة الأئمة مختلفون في أخذ الحديث من أهل البدع والأهواء.

وأرباب المذاهب الزائغة[1]:

وقال صاحب جامع الأصول[2]: أخذ جماعة من أئمَّة الحديث من فرقة الخوارج والمنتسبين إلى القدر والتشيع والرفض وسائر أصحاب البدع والأهواء، وقد احتاط جماعة آخرون، وتورّعوا من أخذ حديث من هذه الفرق، ولكل منهم نيات، انتهى.

---

(١) قوله: [الزائغة] أي: المائلة عن الحق والهدى.

(٢) هو محمد بن على بن الحسين بن بشر أبو عبد الله الحكيم الترمذي باحث، صوفي، عالم بالحديث وأصول الدين من أهل "ترمذ" (ت ٣٢٠هـ) وفي "لسان الميزان" أن أهل "ترمذ" هجروه في أخر عمره لتأليفه كتاب ختم الولاية وعلل الشريعة وأنه حمل إلى حمل "بلخ" فأكرمه أهلها وكان عمره نحو تسعين سنة أما كتبه فمنها: "نوادر الأصول في أحاديث الرسول" و"غرس الموحدين والرياضة" و"أدب النفس".

ولا شكَّ أنَّ أخذ الحديث من هذه الفرق يكون بعد التحري والاستصواب، ومع ذلك الاحتياط في عدم الأخذ؛ لأنه قد ثبت أنَّ هؤلاء الفرق كانوا يضعون الأحاديث لترويج مذاهبهم. وكانوا يقرون به بعد التوبة والرجوع، والله أعلم.

وجوه الطعن المتعلقة بالضبط:

وأمَّا وجوه الطعن المتعلقة بالضبط فهي أيضاً خمسة: ١- أحدها فرط الغفلة، ٢- وثانيها كثرة الغلط، ٣- وثالثها مخالفة الثقات، ٤- ورابعها الوهم، ٥- وخامسها سوء الحفظ.

١ - ٢ فرط الغفلة وكثرة الغلط:

أمَّا «فرط الغفلة» و«كثرة الغلط» فمتقاربان، فالغفلة في السماع وتحمُّل الحديث والغلط في الإسماع والأداء.

٣ - مخالفة الثقات:

ومخالفة الثقات في الإسناد والمتن، يكون على أنحاء[1] متعددة: تكون موجبةً للشذوذ، وجعله من وجوه الطعن، المتعلقة بالضبط، من جهة أنَّ «الباعث على مخالفة الثقات» إنَّما هو «عدم الضبط والحفظ» و«عدم الصيانة عن التغير والتبديل».

٤ - الوهم:

والطعن من جهة الوهم والنسيان الذين أخطأ بهما، وروي على سبيل التوهّم إن حصل الاطّلاع على ذلك بقرائن دالة على وجوه علل

---

(١) قوله: [أنحاء] أي: أقسام.

وأسباب قادحة كان الحديث «معلّلاً»، وهذا أغمض علوم الحديث وأدقّها ولا يقوم به، إلاَّ من رزق فهما، وحفظاً واسعاً، ومعرفة تامَّة بمراتب الرواة، وأحوال الأسانيد والمتون، كالمتقدمين من أرباب هذا الفن إلى أن انتهى إلى الدارقطني، ويقال: «لم يأتي بعده مثله في هذا الأمر» والله أعلم.

٥- سوء الحفظ:

وأمَّا سوء الحفظ فقالوا: «إنَّ المراد به أن لا يكون إصابته أغلب على خطئه وحفظه وإتقانه أكثر من سهوه ونسيانه»، يعني: إن كان خطأه ونسيانه أغلب أو مساوياً لصوابه وإتقانه، كان داخلاً في سوء الحفظ، فالمعتمد عليه صوابه وإتقانه وكثرتهما.

حكم سيئ الحفظ:

وسوء الحفظ إن كان لازم حاله في جميع الأوقات، ومدَّة عمره، لا يعتبر بحديثه، وعند بعض المحدثين هذا أيضاً داخل في «الشاذ».

المختلط:

وإن طرأ سوء الحفظ لعارضٍ، مثل اختلال في الحافظة بسبب كبر سنة، أو ذهاب بصره، أو فوات كتبه، فهذا يسمَّى «مختلطاً».

حكم المختلط:

فما روي قبل الاختلاط والاختلال متميِّزاً عمَّا رواه بعد هذه الحال، قبل، وإن لم يتميَّز، توقّف، وإن اشتبه، فكذلك، وإن وجد لهذا القسم متابعات وشواهد، ترقى من مرتبة الرد إلى القبول والرجحان، وهذا حكم «أحاديث المستور» و«المدلس» و«المرسل».

الفصل السادس في الغريب والعزيز والمشهور والمتواتر

الغريب:

الحديث الصحيح إن كان راويه واحداً يسمَّى «غريباً»(١).

العزيز:

وإن كان اثنين يسمَّى «عزيزاً»(٢).

---

(١) قوله: [غريباً] اعلم أن الغريب يقسم بالنسبة لموضع التفرد فيه إلى قسمين: هما غريب مطلق، وغريب نسبي. ١- الغريب المطلق أو الفرد المطلق: «هو ما كانت الغربة في أصل سنده»، أي: ما ينفرد بروايته شخص واحد في أصل سنده. والمراد بأصل السند طرفة الذي فيه الصحابي. مثاله: حديث: «إنما الأعمال بالنيات» تفرد به عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه هذا وقد يستمر التفرد إلى آخر السند، وقد يرد به عن ذلك المتفرد عدد من الرواة. ٢- الغريب النسبي أو الفرد النسبي: تعريفه: «هو ما كانت الغرابة في أثناء سنده»، أي: أن يرويه أكثر من راوٍ في أصل سنده، ثم ينفرد بروايته راوٍ واحد عن أولئك الرواة. مثاله: حديث: مالك عن الزهري عن أنس رضي الله تعالى عنه «أن النبي صلى الله عليه وسلم دخل "مكّة" وعلى راسه المغفر...» تفرد به مالك عن الزهري. وسمي هذا القسم بـ«الغريب النسبي»؛ لأن التفرد وقع فيه بالنسبة إلى شخص معيَّن. حكمه: أنه يفيد الظني ويصح بشروط ويجب العمل به بعد ثبوت تحققها، وإليك هذه الشروط: ١- أن يكون الراوي عاقلاً، عادلاً، ضابطاً، مُسلماً. ٢- أن لا يكون مخالفاً لكتاب الله والسنة المشهورة. ٣- أن لا يتعلق ما يعم وقوعاً عامًّا. ٤- أن لا يترك الصحابي حجة عند الضرورة. ١٢

(٢) قوله: [عزيزاً] مثاله: مارواه الشيخان من حديث أنس، والبخاري من حديث أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «لا يؤمن أحدكم حتى أكون أحب إليه من والده وولده والناس أجمعين». ("البخاري" و"مسلم") ورواه عن أنس قتادة

⬅

المشهور:

وإن كانوا أكثر يسمَّى «مشهوراً»[1] و«مستفيضاً».

المتواتر:

وإن بلغت رواته في الكثرة إلى أن يستحيل العادة تواطؤهم على

وعبد العزيز بن صهيب، ورواه عن قتادة عن شعبة وسعيد ورواه عن عبد العزيز إسماعيل بن علية وعبد الوارث ورواه عن كل جماعة.

(١) قوله: [مشهوراً] ومثاله حديث: «إنّ الله لا يقبض العلم انتزاعاً ينتزعه...» واعلم أن جماعة من الفقهاء سماه المستفيض لانتشاره. واصطلاحاً: اختلف في تعريفه على ثلاثة أقوال وهي: ١- هو مرادف للمشهور، ٢- هو أخص منه؛ لأنه يشترط في المستفيض أن يستوي طرفا إسناده، ولا يشترط ذلك في المشهور، ٣- هو أعم منه أي: عكس القول الثاني. فائدة: إعلم أن المراد بالمشهور غير الاصطلاحي ما اشتهر على الألسنة من غير شروط تعتبر فيشمل: ١- ماله إسناد واحد، ٢- وماله أكثر من إسناد، ٣- وما لا يوجد له إسناده أصلاً، ومن خير ما ألف فيه كتاب المقاصد الحسنة للسخاوي فليراجعه، وللمشهور غير الاصطلاحي له أنواع كثيرة أشهر ما: ١- مشهور بين أهل الحديث خاصة، ومثاله: حديث أنس : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قنت شهراً بعد الركوع يدعو على رِعل وذَكوان (أخرجه الشيخان) ٢- مشهور بين الفقهاء، مثاله: حديث: أبغض الحلال إلى الله الطلاق صححه الحاكم في "المستدرك". ٣- مشهور بين الأصوليين، مثاله: حديث: رفع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه صححه ابن حبان والحاكم. ٤- مشهور بين العامة، مثاله: حديث العجلة من الشيطان أخرجه الترمذي وحسنه. حكم المشهور: المشهور الاصطلاحي وغير الاصطلاحي لا يوصف بكونه صحيحاً أو غير صحيح، بل منه «الصحيح» ومنه «الحسن» و«الضعيف» بل «الموضوع»، لكن إن صح المشهور الاصطلاحي فتكون له ميزة ترجحه على «العزيز» و«الغريب».

الكذب[1]، **يسمَّى «متواتراً»**[2].

---

(١) **قوله: [تواطئهم على الكذب]** قال الإمام أحمد رضا خان عليه رحمة الرحمن: بأن يكون كلهم كاذبين فيه، سواء وقع ذلك منهم عن قصد أو لا، وقد وقع في بعض الكتب يجزم العقل بامتناع تواطئهم على الكذب، وكلاهما صحيح؛ لأن جزم العقل بواسطة العادة ولعل التعبير بالعادة الإشعار بما هو موجب جزم العقل. وفيه إشارة إلى أنه لا يعتبر في "المتواتر" عدد معين على ما هو الصحيح، فإن ذلك مما يختلف بحسب الوقائع.والضابط مبلغ يقع معه اليقين فإذا حصل اليقين، فقد تمّ العدد، ومنهم من عيّنه في الأربعة وقيل في الخمسة، وقيل في السبعة، وقيل في العشرة، وقيل في الإثني عشر، وقيل في الأربعين، وقيل في السبعين، وقيل غير ذلك. وتمسَّك كل قائل بدليل جاء فيه ذكر ذلك العدد وإفادته العلم وليس بلازم أن يطرد في غيره لاحتمال الاختصاص. ثم إنهم قالوا: «لا بد في المتواترات من تكرار وقياس خفي هو أنه لو لم يكن هذا الحكم حقاً لَما أخبر به هذا الجمع وأن تكون مستندة إلى المشاهدة، فيكون الحاصل من التواتر علماً جزئياً من شانه أن يحصل بالإحساس فلذلك لا يقع في المعقولات الصرفة» وفيه تأمّل؛ لأن الاستناد بالمشاهدة ليس بلازم؛ لأن إمكانه بل إمكان علمه بالبداهة أو بالاستدلال أو بالإلهام أو بالوحي لم لا يجوز فيه أن يكون كافياً فيه معَ كثرة المخبرين، وما يقال من «أنه يعتبر كونه محسوساً؛ لأن المعقولات يكثر فيها الاشتباه ولا يفيد تواتر الاخبار فيها يقيناً» فممنوع إلى أن يبين بدليل كيف في المحسوسات يكثر الاشتباه. وفيه أبحاث أخر أعرضنا عنها مخافة التطويل والخروج عن مقتضى ما نحن بصددها. ("المخطوطة" في علم أصول الحديث)

(٢) **قوله: [متواتراً]** اعلم أن له **قسمان:** هما لفظي ومعنوي. **المتواتر اللفظي:** هو ما تواتر لفظه ومعناه. **مثل حديث:** «من كذب على متعمداً فليتبوأ مقعده من النار». رواه بعضه وسبعون صحابياً. **المتواتر المعنوي:** هو ما تواتر معناه دون لفظه. **مثل:** أحاديث رفع

الفرد:

ويسمى الغريب «فرداً» أيضاً.

الفرد النسبي:

والمراد بكون راويه واحداً كونه كذلك ولو في موضع واحد من الإسناد لكنَّه يسمَّى «فرداً نسبيًّا».

الفرد المطلق:

وإن كان في كل موضع منه يسمَّى «فرداً مطلقاً»، والمراد بكونهما اثنين أن يكونا في كل موضع كذلك، فإن كان في موضع واحد مثلاً لم يكن الحديث «عزيزاً»، بل «غريباً»، وعلى هذا القياس معنى اعتبار الكثرة في المشهور أن يكون في كل موضع أكثر من اثنين، وهذا معنى قولهم: «إنَّ الأقلَّ حاكم على الأكثر في هذا الفن»، فافهم.

لا تنافي بين الغرابة والصحة:

وعلم ممَّا ذكر أنَّ الغرابة لا تنافي الصحة، ويجوز أن يكون الحديث صحيحاً غريباً بأن يكون كل واحد من رجاله ثقة.

الغريب بمعنى الشاذ:

والغريب قد يقع بمعنى «الشاذ»، أي: شذوذاً هو من أقسام الطعن

اليدين في الدعاء فقد ورد عنه صلى الله عليه وسلم نحو مئة حديث، كل حديث منها فيه أنه رفع يديه في الدعاء، لكنها في قضايا مختلفة فكل قضية منها لم تتواتر، والقدر المشترك بينهما وهو الرفع بالدعاء تواتر باعتبار مجموع الطرق. ("تدريب الراوي") **وحكم المتواتر:** أنه يفيد العلم الضروري، أي: اليقين الذي يضطر الإنسان إلى التصديق به تصديقاً.

في الحديث، وهذا هو المراد من قول صاحب "المصابيح"[1] من قوله: «هذا حديث غريب» لما قال بطريق الطعن، وبعض النَّاس يفسِّرون «الشاذ» بمفرد الراوي من غير اعتبار مخالفته للثقات، كما سبق ويقولون: «صحيح».

شاذ وصحيح غير شاذ:

فالشذوذ بهذا المعنى أيضاً لا ينافي الصحَّة، كـ«الغرابة»، والذي يذكر في مقام الطعن هو مخالف للثقات.

---

(١) هو أبو محمد الحسين بن مسعود بن محمد البغوي (ت٥١٠هـ). ويلقب بمحي السنة فقيه، محدث، مفسر. له "شرح السنة" في الحديث، و"مصابيح السنة" وغير ذلك. ("الأعلام" ٢/٢٥٩،"معجم المؤلفين"١/٣١٢).

الفصل السابع في تعدد مراتب الضعيف والصحيح وغيره وبعض اصطلاحات الترمذي

الضعيف:

الحديث الضعيف[1] هو الذي فقد فيه الشرائط المعتبرة في الصِّحة والحسن كُلاًّ أو بعضاً، ويذم راويه بشذوذ أو نكارة أو علة.

---

(١) قوله: [الضعيف] مثاله: ما أخرجه الترمذي من طريق «حكيم الأثرم» عن أبي تميمة الهجيعي عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «من أتى حائضاً أو امرأة في دبرها أو كاهناً فقد كفر بما أنزل على محمد» ثم قال الترمذي بعد إخراجه :«لا نعرف هذا الحديث إلا من حديث حكيم الأثرم عن أبي تميمة الهجيعي عن أبي هريرة»، ثم قال: «وضعف محمد هذا الحديث من قبل إسناده». قلت: لأن في إسناده حكيماً الأثرم، وقد ضعفه العلماء، فقد قال عنه الحافظ ابن حجر في "تقريب التهذيب": «فيه لين»، حكم روايته: أنه يجوز عند أهل الحديث وغيرهم رواية الأحاديث الضعيفة والتساهل في أسانيدها من غير بيان ضعفها بخلاف الأحاديث الموضوعة، فإنه لا يجوز روايتها إلا مع بيان وضعها بشرطين: ١- أن لا تتعلق بالعقائد، كصفات الله تعالى. ٢- أن لا تكون في بيان الأحكام الشرعية مما يتعلق بالحلال والحرام، يعني: يجوز روايتها في مثل المواعظ والترغيب والترهيب والقصص وما أشبه ذلك. وينبغي التنبه إلى أنك إذا رويتها من غير إسناد فلا تقل فيها: «قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا»، وإنما تقول: روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا أو بلغنا كذا وما أشبه ذلك، لئلا تجزم بنسبة ذلك الحديث الرسول وأنت تعرف ضعفه. وعن حكم العمل به: اختلف العلماء في العمل بالحديث الضعيف، والذي عليه جمهور العلماء أنه يستحب العمل به في فضائل الأعمال، لكن بشروط ثلاثة، أوضحها الحافظ ابن حجر وهي: ١- أن

تعدد أقسام الضعيف:

وبهذا الاعتبار يتعدد أقسام الضعيف ويكثر إفراداً وتركيباً.

تعدد مراتب الصحيح والحسن:

ومراتب الصحيح والحسن لذاتهما ولغيرهما أيضاً تتعدَّد بتفاوت المراتب والدَّرَجَات في كمال الصِّفَات المُعْتبرة المأخوذة في مفهومَيهما مع وجود الاشتراك في أصل الصِّحَّة والحسن، والقوم ضبطوا مراتب الصحَّة وعيَّنوها وذكروا أمثلتها من الأسانيد، وقالوا: «اسم العدالة والضبط يشمل رجالها كلّها ولكن بعضها فوق بعض».

أصح الأسانيد:

وأمَّا إطلاق «أصحِّ الأسانيد» على سند مخصوص على الإطلاق، ففيه اختلاف، فقال بعضهم: «أصحُّ الأسانيد زين العابدين عن أبيه (الحسين رضي الله عنه) عن جده (علي بن أبي طالب رضي الله عنه)»، وقيل: «مالك عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنه»، وقيل: «الزهري عن سالم عن ابن عمر رضي الله عنه»، والحقُّ أنَّ الحكم على إسناد مخصوص بالأصحية على الإطلاق غير جائز إلاَّ أنَّ في الصُّحبة مراتب علياً، وعدة من الأسانيد يدخل فيها، ولو قيّد بقيد بأن يقال: أصح أسانيد البلد الفلاني، أو في الباب الفلاني، أو في المسألة الفلانية، يصحُّ، والله أعلم.

يكون الضعف غير شديد. ٢- أن يندرج الحديث تحت أصل معمول به. ٣- أن لا يعتقد عند العمل به ثبوته، بل يعتقد الاحتياط.

اصطلاحات الترمذي:

من عادة الترمذي أن يقول في جامعه: «حديث حسن صحيح»، «حديث غريب حسن»، «حديث حسن غريب صحيح»، ولا شُبهة في جواز اجتماع الحسن والصِّحة بأن يكون «حسناً لذاته» و«صحيحاً لغيره»، وكذلك في اجتماع الغرابة والصِّحة كما أسلفنا.

إشكال اجتماع الغرابة والحسن:

وأمَّا اجتماع الغرابة والحسن، فيستشكلونه بأنَّ الترمذي اعتبر في الحسن تعدد الطرق فكيف يكون غريباً؟.

جواب الإشكال:

ويجيبون بأنَّ اعتبار تعدُّد الطرق في الحسن ليس على الإطلاق، بل في قسم منه، وحيث حكم باجتماع الحسن والغرابة، فالمراد به قسم آخر، وقال بعضهم: إنه أشار بذلك إلى اختلاف الطرق، بأن جاء في بعض الطرق غريباً، وفي بعضها حسناً، وقيل: «الواو» بمعنى «أو» بأنه يشكّ ويتردّد في أنه غريب أو حسن، لعدم معرفته جزماً. وقيل: المراد بالحسن ههنا ليس معناه الاصطلاحي، بل اللغوي بمعنى ما يميل إليه الطبع، وهذا القول بعيدٌ جِدًّا.

الفصل الثامن في الاحتجاج بالحديث الصحيح والحسن والضعيف

الاحتجاج بالصحيح والحسن:

الاحتجاج في الأحكام بالخبر الصحيح مجمع عليه، وكذلك بالحسن لذاته عند عامّة العلماء، وهو ملحق بالصحيح في باب الاحتجاج، وإن كان دونه في المرتبة. والحديث الضعيف الذي بلغ بتعدد الطرق مرتبة الحسن لغيره، أيضاً مجمع عليه.

الاحتجاج بالضعيف:

وما اشتهر أنّ الحديث الضعيف معتبر في فضائل الأعمال، لا في غيرها، المراد مفرداته لا مجموعها؛ لأنه داخل في الحسن، لا في الضعيف، صرّح به الأئمة، وقال بعضهم: إن كان الضعيف من جهة سوء حفظ، أو اختلاط، أو تدليس مع وجود الصدق والديانة، ينجبر بتعدد الطرق، وإن كان من جهة اتهام الكذب أو الشذوذ أو فحش الخطأ، لا ينجبر بتعدد الطرق، والحديث محكوم عليه بالضعف، ومعمول به في فضائل الأعمال، وعلى مثل هذا ينبغي أن يحمل أنّ لحوق الضعيف بالضعيف لا يفيد قوة، وإلا فهذا القول ظاهر الفساد، فتدبر.

الفصل التاسع في مراتب الصحيح وعدد الصحاح وكتبها

"صحيح البخاري" أعلى الصحاح، لما تفاوتت مراتب الصحيح والصحاح بعضها أصحُّ من بعض، فاعلم أنَّ الذي تقرّر عند جمهور المحدِّثين، أنَّ "صحيح البخاري" مقدَّم على سائر الكتب المُصَنَّفَة حتَّى قالوا: «أصح الكتب بعد كتاب الله عالى "صحيح البخاري"».

وجه ترجيح صحيح مسلم عند بعض المغاربة:

وبعض المغاربة رجَّحوا "صحيح مسلم" على "صحيح البخاري"، والجمهور يقولون: إن هذا فيما يرجع إلى حسن البيان وجوده الوضع والترتيب ورعاية دقائق الإشارات ومحاسن النكات في الأسانيد، وهذا خارج عن المبحث والكلام في الصِّحة والقوَّة وما يتعلَّق بهما، وليس كتاب يساوي "صحيح البخاري" في هذا الباب بدليل كمال الصفات التي اعتبرت في الصحة في رجاله. وبعضهم توقف في ترجيح أحدهما على الآخر، والحقُّ هُو الأول.

المتفق عليه:

والحديث الذي اتفق البخاري ومسلم على تخريجه، يسمَّى «مُتَّفَقاً عليه»، وقال الشيخ: بشرط أن يكون عن صحابي واحد.

عدد الأحاديث المتفق عليها:

وقالوا: مجموع الأحاديث المتفق عليها ألفان وثلثمئة وستة وعشرون.

درجات الصحاح:

وبالجملة:

١ – ما اتفق عليه الشيخان مقدَّم على غيره.

٢- ثم ما تفرَّد به البخاري.

٣- ثم ما تفرَّد به مسلم.

٤- ثم ما كان على شرط البخاري ومسلم.

٥- ثم ما هو على شرط البخاري.

٦- ثم ما هو على شرط مسلم.

٧- ثم ما هو رواه من غيرهم من الأئمَّة الذين التزموا الصِّحة وصحَّحُوه. فالأقسام سبعة.

معنى شرط البخاري ومسلم:

والمراد بشرط البخاري ومسلم أن يكون الرجال متَّصِفين بالصِّفات التي يتصف بها رجال البخاري ومسلم من الضبط والعدالة وعدم الشذوذ والنكارة والغفلة، وقيل: المراد بشرط البخاري ومسلم رجالهما أنفسهم، والكلام في هذا طويل ذكرناه في "مقدمة شرح سفر السعادة".

البخاري ومسلم لم يستوعبا الصحاح:

الأحاديث الصحيحة لم تنحصر في صحيحي البخاري ومسلم ولم يستوعبا الصحاح كلّها، بل هما منحصران في الصحاح، والصحاح التي عندهما وعلى شرطهما أيضاً لم يورداها في كتابيهما فضلاً عمَّا عند غيرهما، قال البخاري: «ما أوردت في كتابي هذا، إلا ما صحَّ ولقد تركت كثيراً من الصحاح»، وقال مسلم: «الذي أوردت في هذا الكتاب من الأحاديث صحيح، ولا أقول: أن ما تركت ضعيف، ولا بدَّ أن يكون في هذا الترك والإتيان وجه تخصيص الإيراد والترك، إمَّا من جهة الصحة أو من جهة مقاصد أخر».

مستدرك الحاكم:

والحاكم[1]أبو عبد الله النيسابوري صنّف كتابا سمَّاه "المستدرك" بمعنى أن ما تركه البخاري ومسلم من الصحاح أورده في هذا الكتاب وتلافى، واستدرك بعضها على شرط الشيخين، وبعضها على شرط أحدهما، وبعضها على غير شرطهما وقال:

الطعن بقلة الأحاديث الصحيحة:

ورده أن البخاري ومسلماً لم يحكما بأنه ليس أحاديث صحيحة غير ما خرّجاه في هذين الكتابين وقال: قد حدث في عصرنا هذا فرقة من المبتدعة، أطالوا ألسنتهم بالطعن على أئمَّة الدين، بأن مجموع ما صح عندكم من الأحاديث لم يبلغ زهاء[2]عشرة آلاف.

ونقل عن البخاري أنه قال: «حفظت من الصحاح مئة ألف حديث، ومن غير الصحاح مئتي ألف»، والظاهر والله أعلم أنه يريد الصحيح على شرطه، ومبلغ ما أورد في هذا الكتاب مع التكرار سبعة آلاف مئتان وخمس وسبعون حديثا، وبعد حذف التكرار أربعة آلاف.

---

(١) هو أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن حمدويه بن نعيم النيسابوري الشهير بالحاكم، (ت٤٠٥هـ) من أكابر حفاظ الحديث والمصنفين فيه. صنف كتباً كثيرةً جداً قال ابن عساكر: وقع من تصانيفه المسموعة في أيدي الناس ما يبلغ ألفاً وخمسمائة جزء. منها: "الصحيح" في الحديث، "معرفة علوم الحديث" وغير ذلك.
("الأعلام"، ٢٢٧/٦،"هدية العارفين"، ٥٩/٢، "وفيات الأعيان"، ١٠٥/٤)

(٢) قوله: [زُهَاء] أي: المقدار، يقال: «عندي زهاء خمسين درهما».

صحيح ابن خزيمة:

ولقد صنَّف الآخرون من الأئمة صحاحاً مثل "صحيح ابن خزيمة" الذي يقال له: «إمام الأئمة» وهو شيخ ابن حبان وقال ابن حبان في مدحه: «ما رأيت على وجه الأرض أحداً أحسن في صناعة السنن، وأحفظ للألفاظ الصحيحة منه، كأنَّ السنن والأحاديث كلها نصب عينه».

صحيح ابن حبان:

ومثل صحيح ابن حبان[1] تلميذ ابن خزيمة[2] ثقة ثبت فاضل إمام فهام، وقال الحاكم: «كان ابن حبان من أوعية العلم واللُّغة والحديث والوعظ وكان من عقلاء الرجال».

---

(١) هو أبو حاتم محمّد بن حبان بن أحمد التميمي، البستي، الشافعي، (ت٣٥٤هـ) محدّث، حافظ، مؤرّخ، فقيه، وهو أحد المكثّرين من التصنيف. قال ياقوت: أخرج من علوم الحديث ما عجز عنه غيره. من كتبه: "المسند الصحيح" في الحديث يقال: إنّه أصحّ من "سنن ابن ماجه"، و"التقاسيم والأنواع" ("صحيح ابن حبّان") في الأزهرية، جمع فيه ما في الكتب الستّة، محذوفة الأسانيد، و"معرفة المجروحين من المحدثين" وغير ذلك.

("معجم المؤلفين"، ٣/٢٠٧، "الأعلام"، ٦/٧٨).

(٢) هو الحافظ أبو بكر محمّد بن إسحاق ابن خزيمة بن المغيرة بن صالح بن أبي بكر السلمي، النيسابوري، يعرف بابن خزيمة، (ت٣١١هـ). قال في "تذكرة الحفّاظ" رواية عن الحاكم: مصنّفاته تزيد على مئة وأربعين كتاباً، فمنها: "تفسير القرآن"، "صحيح" في الحديث، "فقه حديث بريرة" في ثلاثة أجزاء وغير ذلك.

("هدية العارفين"، ٦/٢٩، "معجم المؤلفين"، ٣/١٢١).

صحيح الحاكم المستدرك:

ومثل صحيح الحاكم أبي عبد الله النيسابوري الحافظ الثقة المسمى بـ"المستدرك" وقد تطرق في كتابه التساهل، وأخذوا عليه، وقالوا ابن خزيمة وابن حبان: أمكن وأقوى من الحاكم وأحسن وألطف في الأسانيد والمتون.

المختارة للمقدسي:

ومثل المختارة للحافظ ضياء الدين المقدسي[1] وهو أيضاً خرج صحاحاً ليست في الصحيحين وقالوا: كتابه أحسن من "المستدرك".

صحاح أخرى:

ومثل "صحيح أبي عوانة" و"ابن السكن" و"المنتقى" لابن الجارود[2] وهذه الكتب كلّها مختصة بالصحاح، ولكن جماعة انتقدوا عليها تعصُّباً أو انصافاً ﴿وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ﴾[يوسف : ٧٦] والله أعلم.

---

(١) هو أبو عبد الله محمد بن عبد الواحد بن أحمد بن عبد الرحمن السعدي المقدسي (ت ٦٤٣هـ). عالم بالحديث، مؤرخ، من كتبه: "الأحكام" في الحديث، "الحديث المختارة". ("الأعلام"، ٦/٢٥٥، "هدية العارفين"، ٢/١٢٣)

(٢) هو أبو محمد عبد الله بن علي بن الجارود النيسابوري (ت٣٠٧هـ). المجاور بمكة، من حفاظ الحديث، له "المنتقى" في الحديث. ("الأعلام"، ٤/١٠٤)

الفصل العاشر في الكتب الستة المشهورة

الكتب الستة:

الكتب الستّة المشهورة المقرَّرة في الإسلام التي يقال لها: «الصحاح الستة» هي:

١- "صحيح البخاري"، ٢- و"صحيح مسلم"،
٣- و"الجامع للترمذي"، ٤- و"السنن لأبي داود"،
٥- و"النسائي"، ٦- و"سنن ابن ماجة".

وعند البعض "الموطأ" بدل "ابن ماجة"، وصاحب "جامع الأصول" اختار "الموطأ".

أحاديث الكتب الأربعة:

وفي هذه الكتب الأربعة أقسام من الأحاديث من «الصحاح» و«الحسان» و«الضعاف»، وتسميتها بـ«الصحاح الستّ» بطريق التغليب.

اصطلاح البغوي:

وسمى صاحب "المصابيح" أحاديث غير الشيخين بالحسان، وهو قريب من هذا الوجه، قريب من المعنى اللغوي، أو هو اصطلاح جديد منه.

كتاب الدارمي:

وقال بعضهم: كتاب الدارمي أحرى وأليق بجعله سادس الكتب؛ لأن رجاله أقلّ ضعفاً، ووجود الأحاديث المنكرة والشاذة فيه نادرٌ، وله أسانيد عالية وثلاثياته أكثر من ثلاثيات البخاري، وهذه المذكورات من الكتب أشهر الكتب وغيرها من الكتب كثيرة شهيرة.

مصادر السيوطي في "جمع الجوامع":

ولقد أورد السيوطي[1] في كتاب "جمع الجوامع" من كتب كثيرة، يتجاوز خمسين مشتملة على الصحاح والحسان والضعاف، وقال ما أوردت فيها حديثاً موسوماً بالوضع، اتفق المحدثون على تركه ورده، والله أعلم.

---

(١) هو الإمام الحافظ جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر محمد بن سابق الدين ت٩١١هـ السيوطي الشافعي، وكان السيوطي إماماً في أكثر العلوم. وأعلم أهل زمانه بعلم الحديث وفنونه ورجاله وغريبه واستنباط الأحكام منه، فهو يفرّق بين صحّة الحديث وحسنه وضعفه ووضعه. له مؤلّفات كثيرة منها: "الإتقان في علوم القرآن"، "التحبير في علوم التفسير"، "الإنصاف في تمييز الأوقات"، "الخوذج اللبيب في خصائص الحبيب"، "جمع الجوامع" في النحو، "الأشباه والنظائر" في النحو، "قوت المغتذي على جامع الترمذي"، "الدرّ المنثور في الأحاديث الشهيرة"، "تاريخ الخلفاء"، "الخصائص الكبري"، "الحاوي للفتاوي"، "المزهر" في علوم اللغة، "عقود الجمان في علم المعاني والبيان"، "تبييض الصحيفة بمناقب الإمام أبي حنيفة"، "شرح الصدور بشرح حال الموتى في القبور". هذا، وإنّ للإمام السيوطي فضلاً ومنّةً على العالم الإسلامي؛ لأنّه أكثر جمعاً وتخريجاً لأحاديث النبي -صلّى الله تعالى عليه وسلّم- التي يحتاج إليها المحدّثون، والمفسّرون، والفقهاء، والأدباء، والمؤرّخون، وعلماء التوحيد واللغة، والنحو، والبلاغة، والاجتماع، والمشترعون، وعلماء الأخلاق، فجزى الله الإمام السيوطي عن المسلمين بالإحسان إحساناً، وهدى المسلمين إلى اتباع سنّة النبي -صلّى الله تعالى عليه وسلّم- قولاً وعملاً، إنّه هو البرّ الرحيم. ("معجم المؤلّفين"، ٢/٨٢-٨٣، "جامع الأحاديث"، ١/١٠-١٢).

جماعة من الأئمة المتقنين:

وذكر صاحب "المشكاة"(١) في ديباجة(٢) كتابه: جماعة من الأئمة المتقنين وهم البخاري ومسلم والإمام مالك والإمام الشافعي والإمام أحمد بن حنبل والترمذي(٣) وأبو داود(٤) والنسائي(٥) ....

---

(١) هو أبو عبد الله محمد بن عبد الله الخطيب العمري، التبريزي (ت٧٤١هـ) عالم بالحديث، له: "مشكاة المصابيح"، أكمل به كتاب "مصابيح السنة" للبغوي. وفرغ من تأليفه سنة ٧٣٧هـ و"الإكمال في أسماء الرجال" بهامش المشكاة.

("الأعلام"، ٦/٢٣٤)

(٢) قوله: [ديباجة كتابه] أي: فاتحته وجمعها: الدبابيج. ١٢

(٣) هو محمّد بن عيسى بن سورة بن موسى بن ضحاك السلمي الضرير الترمذي أبو عيسى محدّثٌ، حافظٌ، مؤرخٌ، فقيهٌ. ولد في حدود سنة ٢١٠هـ وتتلمذ لمحمّد بن إسماعيل البخاريّ وتوفّي بـ"ترمذ" في ١٣رجب، (ت ٢٧٩هـ). من تصانيفه: "الجامع الصحيح"، "الشمائل في شمائل النبيّ" صلّى الله عليه وسلّم، "العلل" في الحديث، "رسالة في الخلاف والجدل والتأريخ". ("معجم المؤلفين"، ٣/٥٧٣، "هدية العارفين"، ٢/١٩، "وفيات الأعيان"، ٤/١٠٤).

(٤) هو أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير ابن شدّاد بن عمرو بن عمران الأزدي الحافظ أبو داود السجستاني الحنبلي (ت٢٧٥هـ). من تصانيفه: "دلائل النبوّة"، و"السنن" في الحديث، و"كتاب المراسيل" وغير ذلك.

("هدية العارفين"، ٥/٣٩٥، "معجم المؤلفين"، ١/٧٨٤).

(٥) هو شيخ الإسلام أبو عبد الرحمن أحمد بن علي بن شعيب النسائي (ت٣٠٣هـ). القاضي الحافظ من أئمة الحديث الكبار، له "السنن الكبرى" و"المجتبى" وغير ذلك.

("الأعلام"، ١/١٧١، "معجم المؤلفين"، ٢/٢٦٠).

وابن ماجه(١) والدارمي(٢) والدارقطني(٣) والبيهقي(٤) ورزين وأجمل في ذكر غيرهم، وكتبنا أحوالهم في كتاب مفرد مسمى بـ«الاكمال بذكر أسماء الرجال» ومن الله التوفيق وهو المستعان في المبدأ والمآل.

وأمَّا «الإكمال في أسماء الرجال» لصاحب "المشكاة" فهو ملحق في آخر هذا الكتاب(٥).

تـــمّـــت

---

(١) هو محمّد بن يزيد الربعي، القزويني، أبو عبد الله، ابن ماجه، أحد الأئمّة في علم الحديث. من أهل "قزوين" (ت٢٧٣هـ). وصنّف كتابه "سنن ابن ماجه" وله "تفسير القرآن"، وكتاب في تاريخ "قزوين".

("الأعلام"، ١٤٤/٧، "وفيات الأعيان"، ١٠٥/٤).

(٢) هو عبد الله بن عبد الرحمن بن الفضل بن بهرام بن عبد الصمد التميمي، السمرقندي (أبومحمّد) محدّثٌ، حافظٌ، مفسّرٌ، فقيهٌ، من تصانيفه: "السنن"، و"الثلاثيات"، وكلاهما في الحديث، (ت ٢٥٥هـ). ("معجم المؤلفين"، ٢٥١/٢).

(٣) عليّ بن عمر بن أحمد بن مهدي، البغدادي، الحافظ، المعروف بـ"الدار قطني" (ت٣٨٥ هـ) من تصانيفه: "أربعون" في الحديث، "سنن" في الحديث.("هدية العارفين"، ٦٨٣/٥"معجم المؤلفين" ٤٨٠/٢).

(٤) هو أحمد بن حسين بن عليّ بن عبد الله أبوبكر الشافعي الفقيه البيهقي (ت٤٥٨هـ). ومن تصانيفه: "الجامع المصنّف في شعب الإيمان"، "السنن الصغيرة" في الحديث، "السنن الكبيرة" في الحديث، "كتاب الدعوات". ("هدية العارفين"، ٧٨/٥).

(٥) **قوله: [في آخر هذا الكتاب]** أي: في آخر "المشكاة المصابيح". ١٢

مَن كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّداً فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ (الحديث)

مُصْطَلَحَاتُ الْحَدِيْث

سؤالا و جوابا

تقديم

مجلس " **المدينة العلمية** " (الدعوة الإسلامية)

شعبة الكتب الدراسية

مَكتبَةُ المَدِينَة
للطباعة والنشر والتوزيع
كراتشي- باكستان

مصطلحات الحديث سؤالا وجوابا

السوال١: ما هو علم المصطلح، موضوعه، فائدته، غرضه، حكمه وفضيلته؟

الجواب: اعلم أن المصطلح علم بقوانين يعرف بها أحوال السند والمتن. وموضوعه: السند والمتن. وفائدته: معرفة المقبول من المردود وغير الصحيح من الحسن والحسن من الضعيف. وغرضه: صيانة الأحاديث من الكذب والاختلاق. وحكمه: أنه من فروض الكفاية إذا قام به البعض سقط عن الباقين فإن فرطت فيه الأمة أثمت كلها. وفضيلته: أنه من أشرف العلوم وأجلها وهو يتعلق بالذب عن حديث رسول الله وسنته.

السوال٢: ما معنى الطريق (أو السند)؟ وما معنى المتن؟ مَثِّل لما تقول؟

الجواب: الطريق : هو سلسلة الرجال الموصلة للمتن. والمتن: هو ما ينتهي إليه السند من الكلام . وكمثال لذلك : ما أخرج البخاري، ومسلم، وأبو داود (واللفظ لأبي داود): حدثنا سليمان بن حرب، حدثنا حماد، عن أيوب، عن نافع، عن ابن عمر قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "لا تمنعوا إماء الله مساجد الله" . فقوله : (حدثنا سليمان بن حرب، حدثنا حماد، عن أيوب، عن نافع، عن ابن عمر) هو السند، وقوله: "لا تمنعوا إماء الله مساجد الله" هو المتن.

السوال٣: إلى كم قسم ينقسم الحديث من ناحية عدد الطرق؟

الجواب: ينقسم الحديث من ناحية تعدد الطرق إلى قسمين:١- متواتر.٢- آحاد.

السوال٤: ما هو الحديث المتواتر؟

الجواب: هو الحديث الذي يأتي عن عدد كبير من الرواة (وذلك في كل طبقة

من طبقات السند) يستحيل تواطؤهم على الكذب، ويستندون إلى أمرٍ محسوس.* توضيحات وتنبيهات على التعريف:١- حدد بعض أهل العلم عدد طرق المتواتر بالأربعة، وبعضهم عيَّنه بالخمسة ، وبعضهم عيَّنه بالعشرة، وبعضهم بالأربعين، وبعضهم بالسبعين، إلى غير ذلك، والذي عليه الأكثر هو العدد الذي يحصل به اليقين. عزي هذا القول إلى جمهرة أهل العلم. ٢- معنى يستندون إلى أمر محسوس كقولهم: حدثنا، أو سمعنا، أو لمسنا.

السوال٥: إلى كم قسم ينقسم المتواتر؟ عرف كل قسم؟

الجواب: ينقسم المتواتر إلى قسمين:١- متواتر لفظي، وهو: ما تواتر لفظه.
٢- متواتر معنوي. قال السيوطي في" تدريب الراوي" (١٨٠/٢): وهو أن ينقل جماعة يستحيل تواطؤهم على الكذب وقائع مختلفة، وتشترك في أمرٍ يتواتر ذلك القدر المشترك، كما إذا نقل رجل عن حاتمٍ مثلاً أنه أعطى جملاً، وآخر أنه أعطى فرساً، وآخر أنه أعطى ديناراً، وهلم جرا، فيتواتر القدر المشترك بين إخبارهم، وهو الإعطاء؛ لأن وجوده مشترك من جميع هذه القضايا.

السوال٦: مثل للأحاديث المتواترة اللفظية بأمثلة، وللمتواتر المعنوي بمثال.

الجواب: مثال لمتواتر اللفظي حديث: "من كذب عليَّ متعمداً فليتبوأ مقعده من النار" ، وحديث : "نضَّر الله امرأً سمع مقالتي فوعاها، ثم أداها كما سمعها" ، وحديث: " من بنى لله مسجداً بنى الله له بيتاً في الجنة" .
ومثال المتواتر المعنوي أحاديث" رفع اليدين في الدعاء ".

السوال٧: ما الكتب المؤلفة في الأحاديث المتواترة؟

الجواب: وقفنا منها على : ١- "الأزهـــار المتنـــاثرة في الأخبـــار المتـــواترة" للسيوطي. ٢- "نظم المتناثر في الحديث المتواتر" للكتاني.

السوال٨: ما هو خبر الآحاد ؟

الجواب: الآحاد ما ليس بمتواتر.

السوال٩: إلى كم قسم ينقسم خبر الآحاد؟ وما هي هذه الأقسام؟

الجواب: ينقسم خبر الآحاد إلى ثلاثة أقسام وهي:١- المشهور.٢- العزيز.٣- الغريب (الفرد).

السوال ١٠: ما الحديث المشهور(عند المحدثين)؟

الجواب: هو: ما رواه في كل طبقة ثلاثة فأكثر من غير أن ينتهي إلى التـــواتر، وقيل: إنه يكفي أن يكون الراوي في الطبقة الأولى "وهم الصحابة" أقل من ثلاثة.

السوال ١١: ما الحديث العزيز؟

الجواب: هو: ما رواه في كل طبقة اثنان، وقد يكون الحديث عزيزاً عن أحـــد الرواة، وذلك إذا رواه عنه راويان.

السوال ١٢: ما الحديث الغريب (الفرد)؟ اذكر مثالاً له؟

الجواب: هو: ما انفرد براويته راوٍ واحد. ومثاله: حديث "إنما الأعمال بالنيات " تفرد به عن رسول الله صلى الله عليه وسلم عمر بن الخطاب، ورواه عن عمر علقمة بن وقاص الليثي، ورواه عن علقمة بن وقاص الليثـــي محمد بن إبراهيم التيمي، ورواه عن محمد بن إبراهيم التيمي يحـــيى بـــن سعيد الأنصاري .

السوال ١٣: ما الفرق بين حديث الآحاد، والحديث المتواتر، من ناحية القبول أو الرد (أو الصحة والضعف)؟

الجواب: الحديث المتواتر مقطوع بصحته، أي مقبول قطعاً، أما حديث الآحاد فمنه الصحيح المقبول، ومنه الضعيف المردود.

السوال ١٤: إلى كم قسم ينقسم الحديث من ناحية الصحة والضعف؟

الجواب: الذي استقر عليه العمل، أن الحديث ينقسم إلى ثلاثة أقسام وهي: ١- الصحيح . ٢- الحسن. ٣- الضعيف. وقد كان أكثر المتقدمين على تقسيم الحديث إلى قسمين فقط. وهما: الصحيح والضعيف، والذي أدخل اصطلاح الحسن هو الترمذي ـــ رحمه الله ـــ وكان قبله قليلاً ما يُطلق.

السوال ١٥: عرف الحديث الصحيح لذاته؟

الجواب: هو: الحديث المسند الذي يتصل إسناده بنقل العدل الضابط عن العدل الضابط إلى منتهاه، ولا يكون شاذاً ولا معللاً .

السوال ١٦: وضح التعريف السابق؟

الجواب: المتصل : ما سلم إسناده من سقوط فيه، بحيث يكون كل رجاله سمع ذلك المروي من الذي رواه عنه. * العدل: من له مَلَكَة تحمله على ملازمة التقوى والمروءة. * الضبط : ينقسم إلى قسمين :

١- ضبط صدرٍ: وهو أن يُثبت ما سمعه بحيث يتمكن من استحضاره متى شاء.

٢- ضبط كتاب: هو أن يحفظ كتابه من ورّاقِي السوء.

* الشاذ: هو مخالفة الثقة لمن هو أوثق منه، هذا الذي استقر عليه العمل الآن. * المعلل: هو ما به علة قادحة، وتنقسم العلة إلى قسمين:

١- علة قادحة وكمثال لها: إسقاط ضعيف بين ثقتين، قد سمع أحدهما من الآخر. ٢- علة غير قادحة وكمثال لها: إبدال ثقة بثقة.

وكما هو واضح أن العلة القادحة تُضَعِّف الحديث وغير القادحة لا تؤثر على صحته. والعلة القادحة: هي سبب قادح مؤثر في الحديث مع أن ظاهر الحديث السلامة.

السوال ١٧: بماذا يُرْمَز للعدل الضابط؟

الجواب: يرمز للعدل الضابط برموز منها : أوثق الناس- ثقة ثبت- ثقة متقن- ثقة حجة-ثقة فقيه -ثقة ثقة ـــ ثقة ـــ حجة.

السوال ١٨: ماذا يعني قول ابن معين في الرجل: "لا بأس به"؟

الجواب: قول ابن معين في الرجل: "لا بأس به"، يعنى أنه ثقة.

السوال ١٩: من المحدث الذي ضُعِّفَ بسبب عدم ضبط الكتاب؟

الجواب: هو سفيان بن وكيع، كان له ورَّاق سوء يُدْخِل في كتبه ما ليس منها فضُعِّفَ بسببه.

السوال ٢٠: ما فائدة أصح الأسانيد؟

الجواب: لها فوائد منها :١- الاطمئنان على صحة الحديث. ٢- تكون أحد المرجِّحات عند الاختلاف.

السوال ٢١: ما أصح الأسانيد عند: ١- أحمد بن حنبل.٢- البخاري؟.

الجواب: أصح الأسانيد عند أحمد: الزهري، عن سالم، عن أبيه ، وأصحها عند البخاري: مالك، عن نافع، عن ابن عمر.

السوال ٢٢: ما أصح الأسانيد عن أبي بكر رضى الله عنه ؟

الجواب: أصح الأسانيد عن أبي بكر رضى الله عنه هو: إسماعيل بن أبي خالد، عن قيس بن أبي حازم، عن أبي بكر.

السوال ٢٣: ما أوهى الأسانيد عن الصديق، وعن علي رضى الله عنهما؟

الجواب: أضعف الأسانيد عن الصديق: صدقة الدقيقي، عن فرقد السبخي، عن مرة الطيب، عنه. [انظر تدريب الراوي ج١/١٨٠] وأضعف الأسانيد عن علي : عمرو بن شمر، عن جابر الجعفي، عن الحارث الأعور، عن علي.

السوال ٢٤: أي هذه الاصطلاحات أعلى رتبة: حديث صحيح - حديث صحيح الإسناد-حديث رجاله ثقات؟

الجواب: أصحها الأول، أي: حديث صحيح؛ وذلك لأنه قد يكون الحديث رجاله ثقات، لكن فيه من لم يسمع ممن فوقه، فيكون منقطعاً، وقد يكون الحديث إسناده صحيحاً، إلا أنه شاذ أو معلل.

السوال ٢٥: من أول من اعتنى بجمع الصحيح ؟

الجواب: أول من اعتنى بجمع الصحيح: أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، وتلاه صاحبه وتلميذه مسلم بن الحجاج النيسابوري .

السوال ٢٦: ما شرط كل من البخاري ومسلم لإخراج الحديث في صحيحه؟

الجواب: شرط البخاري المُعَاصَرَة، واللُّقْيَا، أي: يكون الراوي عاصر شيخه، وثبت عنده سماعه منه، وشرط مسلم المعاصرة [زاد بعضهم مع إمكان اللقيا].

السوال ٢٧: ما رأيكم فيمن يقتصر على الصحيحين دون غيرهما من كتب السنة، وهل البخاري ومسلم اشترطا إخراج كل صحيح؟

الجواب: لا شك أنه مُجَانب للصواب، بل وواقع في الضلال لرده سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم التي ثبتت في غير البخاري ومسلم، فلم يشترط البخاري ومسلم إخراج كل صحيح ، فقد نقل أهل العلم عن البخاري قوله: أحفظ مائة ألف حديث صحيح، ونقلوا عنه أيضاً: وتركت من الصحاح مخافة الطول، وقد صحَّح البخاري نفسه أحاديث ليست في صحيحه، وذلك يتضح بصورةٍ كبيرة في سؤالات الترمذي له، كما في سنن الترمذي، والعلل الكبير له . ونقل أهل العلم عن مسلم كذلك: ليس كل شيء عندي صحيح وضعته ها هنا. فلا شك إذن في ضلال من اقتصر على الصحيحين ورد ما سواهما.

السوال ٢٨: على أي شيءٍ يُحْمَل قول الشافعي :"لا أعلم كتاباً في العلم أكثر صواباً من كتاب مالك"؟

الجواب: هذا قاله قبل أن يؤلف البخاري ومسلم كتابيهما.

السوال ٢٩: ما موضوع المستخرج؟

الجواب: هو أن يعمد المصنف إلى الكتاب فيخرج أحاديثه بأسانيد لنفسه من غير طريق صاحب الكتاب، فيجتمع معه في شيخه، أو من فوقه، وشرطه: أن لا يصل إلى شيخ أبعد حتى يفقد سنداً يوصله إلى الأقرب إلا لعذر من علو أو زيادةٍ مهمة، أو تصريح بتحديث أو تسمية من لم ينسب أو غير ذلك.

السوال ٣٠: ما موضوع المستدرك؟

الجواب: هو أن يعمد مصنفه إلى شرط صاحب كتاب، ويسحب هذا الشرط على أحاديث ليست في الكتاب، فإذا انطبقت أدرجها في كتاب، وهذا يسمى مستدرك. كما فعل الحاكم مع البخاري ومسلم.

السوال٣١: ما الموقف من مستدرك الحاكم؟

الجواب: لا شك أن فيه ما هو صحيح، ولكن فيه أيضاً ما هو حسن وضعيف، بل وموضوع، وينبغي التيقظ التام لكل ما تفرد به الحاكم، ولا يغرنك قول الحاكم: حديث صحيح الإسناد، وموافقة الذهبي لــه، فالحــاكم متساهل جداً في القضاء بالصحة، و لم ينقح كتابه، والــذهبي كــذلك متساهل في هذا الباب، فكم من رجل يتكلم فيه الــذهبي في الميــزان، ويصحح حديثه في تعليقه على المستدرك.

السوال٣٢: اذكر بعض الأخطاء التي يقع فيها الحاكم عند قوله : صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه؟

الجواب: يعمد الحاكم رحمه الله مثلاً إلى سند فيه هشيم عن الزهري، فيقول فيه : صحيح على شرط الشيخين و لم يخرجاه، وذلك منه بنــاءً علــى أن هشيمًا والزهري من رجال الشيخين، وكونهما من رجــال الــشيخين صحيح كما ذكر الحاكم رحمه الله لكن هنا نقطة وقع الحاكم بسببها في الوهم، ألا وهي: أن هشيماً ضعيف في الزهري خاصة، فلــم يُخــرج البخاري ولا مسلم لهشيم عن الزهري وإنما أخرجا لهشيم عــن غــير الزهري، وأخرجا للزهري من رواية غير هشيم عنه؛ وذلك لأن هشيماً كان قد دخل على الزهري فأخذ عنه عشرين حديثاً، فلقيه صاحب له

وهو راجع، فسأله رؤيتها، وكان ثَمَّ ريحٌ شديدة، فذهبت بالأوراق من يد الرجل، فصار هشيم يحدث بما علق منها بذهنه، ولم يكن أتقن حفظها، فوهم في أشياء منها، ضعف في الزهري بسببها. وكذلك القول في سماك عن عكرمة فهو سند ملفق من رجال الشيخين، فسماك من رجال مسلم، وعكرمة من رجال البخاري، فقوله: سماك عن عكرمة لا من شرط البخاري، ولا من شرط مسلم، ورواية سماك عن عكرمة مضطربة، فيقول الحاكم في إسناد كسماك عن عكرمة : إنه على شرط الشيخين، فيظهر وهمه في ذلك. فينبغي أن يُحكم على كل حديث بما يستحق بعد النظر في طريقه، وفي سنده ورواته.

السوال ٣٣: ما مراتب الحديث الصحيح، وبماذا انْتُقِدَت؟

الجواب: قال جمع من أهل العلم: أعلاها مرتبة ما اتفق عليه الشيخان، ثم ما أخرجه البخاري، ثم ما أخرجه مسلم، ثم ما كان على شرطهما ولم يخرجاه، ثم ما كان على شرط البخاري، ثم ما كان على شرط مسلم، ثم ما أخرجه الذين اشترطوا في كتبهم الصحة، وانتقد هذا الترتيب بأن المتواتر أعلاها صحة، ودُفِع هذا الانتقاد بأن المتواتر ليس من مباحث الإسناد، فهو خارج من البحث، فهو صحيح بلا بحث . وانتقدت أيضاً بأن ما رواه الجماعة أعلى صحة مما أخرجه الشيخان، ودفع بأن من لم يشترط الصحة لإخراج الحديث لا يزيد إخراجه للحديث صحة، ولكن يظهر أن ما أخرجه الجماعة ينبغي أن يكون أعلى رتبة من المتفق عليه، فالبخاري ومسلم داخلان في الجماعة.

السوال٣٤: ماذا تعرف عن (مجمع الزوائد)؟

الجواب: هو كتاب جمع زوائد ستة كتب وهي: مسند أحمد، وأبي يعلى، والبزار، ومعاجم الطبراني الثلاثة: (الكبير والأوسط والصغير) على الكتب الستة (الأمهات).

السوال٣٥: ما سنن النسائي المعدودة في الكتب الستة؟

الجواب: هي السنن الصغرى (المجتبى).

السوال٣٦: لماذا انتقى النسائي السنن الصغرى من السنن الكبرى؟

الجواب: بناء على طلب أمير الرملة منه بانتقاء الصحيح من السنن الكبرى.

السوال٣٧: ما شرط النسائي في كتابه؟

الجواب: لا يترك راوياً إلا إذا اجتمع الجميع على ترك حديثه، وفسر ابن حجر الجمع بطبقتي المتشددين والمتوسطين، فقال: إنما أراد بذلك إجماعاً خاصاً، ثم ذكر الذي فحواه ما تقدم.

السوال٣٨: اذكر بعض المتشددين والمتوسطين؟

الجواب: أمثلة للمتشددين: شعبة يحيى القطان، يحيى بن معين، أبو حاتم. المتوسطين: سفيان الثوري، عبد الرحمن بن مهدى، أحمد بن حنبل البخاري.

السوال٣٩: ما شرط الترمذي؟

الجواب: قال الترمذي- كما نُقِلَ عنه في شروط الأئمة الخمسة للحازمي: ما أخرجت في كتابي إلا حديثاً عمل به الفقهاء.

السوال ٤٠: اذكر مقاصد الأئمة الخمسة في تخريجهم للحديث؟

الجواب: في شروط الأئمة الخمسة قال: وأما فرق ما بين الأئمة الخمسة من القصد: * فغرض البخاري تخريج الأحاديث الصحيحة المتصلة واستنباط الفقه والسيرة والتفسير، فذكر عرضاً الموقوف والمعلق، وفتاوى الصحابة والتابعين وآراء الرجال، فتقطعت عليه متون الأحاديث وطرقها في أبواب كتابه. * وقصد مسلم تجريد الصحاح بدون تعرض للاستنباط، فجمع أجود ترتيب، ولم تتقطع عليه الأحاديث. * وهمة أبي داود جمع الأحاديث التي استدل بها فقهاء الأمصار، وبنوا عليها الأحكام، فصنَّف سننه، وجمع فيها الصحيح والحسن واللين والصالح للعمل، وهو يقول : ما ذكرت في كتابي حديثاً أجمع الناس على تركه. وما كان منها ضعيفاً صرح بضعفه، وما كان فيه علة بينها، وترجم على كل حديث بما قد استنبط منه عالم ، وذهب إليه ذاهب، وما سكت عنه فهو صالح عنده، وأحوج ما يكون الفقيه إلي كتابه. * وملمح الترمذي الجمع بين الطريقتين كأنه استحسن طريقة الشيخين حيث بَيَّنا وما أبهما. وطريقة أبي داود حيث جمع كل ما ذهب إليه ذاهب، فجمع كلتا الطريقتين، وزاد عليهما بيان مذاهب الصحابة والتابعين، وفقهاء الأمصار، واختصر طرق الحديث، فذكر واحداً وأومأ إلى ما عداه، وبيَّن أمر كل حديث من أنه صحيح أو حسن أو منكر، وبيَّن وجه الضعف، أو أنه مستفيض أو غريب. قال الترمذي : ما أخرجت في كتابي هذا إلا حديثاً عمل به بعض الفقهاء، سوى حديث "فإن شرب في الرابعة فاقتلوه"، وحديث : "جمع بين الظهر والعصر بالمدينة من غير خوف ولا سفر".

السوال٤١: اذكر طرفاً من طريقة عمل الترمذي في سننه ؟

الجواب: ربما أنه يسلك مسلك الإمام مسلم في بعض الأحيان، فقد نص مسلم على أنه ربما أخرج الحديث في صحيحه من طريق ضعيف؛ لعلوه، والحديث معروف عند أئمة هذا الشأن من طريق العدول، ولكن بإسناد نازل . وفي شرح مسلم أنه أنكر أبو زرعة عليه- أي على مسلم- روايته في صحيحه عن أسباط بن نصر، وقطن بن نسير، وأحمد بن عيسى المصري، فقال مسلم: إنما أدخلت من حديث أسباط وقطن وأحمد ما قد روى الثقات عن شيوخهم- إلا أنه ربما وقع إليّ عنهم بارتفاع، ويكون عندي برواية أوثق منهم بنزول، فأقتصر على ذلك، وأصل الحديث معروف من رواية الثقات. انتهى

السوال٤٢: هل نسخ الترمذي كلها واحدة؟ برِّهن على قولك ؟

الجواب: ليست كلها واحدة، ففي بعضها حسن، وفي بعضها حسن صحيح في الحديث الواحد، مثال ذلك حديث: "الصلح جائز بين المسلمين "، قال الصنعاني في توضيح الأفكار: لم يُتْبِعه الترمذي بتصحيح ولا تحسين، وفي كثير من النسخ : حسن صحيح.

السوال٤٣: ماذا يعنى البيهقي والبغوي بقولهما: أخرجه البخاري؟

الجواب: يعنيان أن البخاري أخرج أصل الحديث.

السوال٤٤: عرف المجهول؟

الجواب: تنقسم الجهالة إلى نوعين: جهالة عينٍ - جهالة حالٍ. مجهول العين : هو من روى عنه راوٍ واحد و لم يوثقه معتبر. مجهول الحال (أو الوصف): هو من روى عنه راويان فأكثر، و لم يوثقه معتبر. ومجهول العين في

الغالب لا يصلح في الشواهد، ولا في المتابعات، بينما مجهول الحال يصلح في الشواهد والمتابعات . وقد تساهل بعض أهل العلم في جهالة التابعين، ورقوا أحاديث بعض من جهلت حاله من التابعين إلى الحسن؛ بل وإلى الصحة، برهانهم في ذلك قول رسول الله صلى الله عليه وسلم: " خير الناس قرني، ثم الذين يلونهم".

السوال٤٥: ما حكم حديث المختلط الثقة؟

الجواب: يبحث عن الرواة عنه قبل الاختلاط، والرواة بعد الاختلاط، ويصحح حديث من روى عنه قبل الاختلاط، ويتوقف في حديث من روى عنه بعد الاختلاط.

السوال٤٦: ما رتبة ابن حبان والعجلي في توثيق المجاهيل؟

الجواب: ابن حبان والعجلي متساهلان في توثيق المجاهيل.

السوال٤٧: ما هو الفرق بين المسانيد، وكتب السنن، والمعاجم أيهما أصح؟

الجواب: المسانيد فيها كل صحابي ومروياته، وكذلك المعاجم إلا أن فيها الصحابة مرتبون على حروف المعجم باستثناء العشرة المبشرين بالجنة فهم مُقَدَّمون ، أما كتب السنة فهي مرتبة على الأبواب الفقهية فيذكرون الترجمة للباب، ثم يذكرون ما وقع لهم في هذه الترجمة من حديث أي صحابي كان. وينبغي أن يعلم أن المسانيد والمعاجم كتب سنة أيضاً، من ناحية احتوائها على أحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، أما من ناحية الصحة ففي الغالب أن كتب السنة -المرتبة على الأبواب الفقهية- أكثر صحة إذ إن مؤلفيها يتحرون ما يشهد لتراجمهم، ولكن لا يعنى هذا أن كل حديث في كتب السنة(المرتبة فقهياً) أصح من

كل حديث في المسانيد والمعاجم، ولكن الأمر نسبي أغلبي، والله أعلم.

المبشرون بالجنة من أ صحاب ا لنبي كثير، ولكن ا لمرا د بالعشرة هـــم الذين جمعهم حديث واحد لرسول الله صلى الله عليه وسلم، وهم أبـــو بكر عمر عثمان علي طلحة الزبير سعد بن أ بي وقاص وعبد الرحمن بن عوف وأبو عبيدة وسعيد ابن زيد رضوان الله تعالى عليهم أجمعين.

السوال٤٨: اذكر بعض الشروح لكتب الاحاديث.

الجواب: شروح صحيح البخاري: عمدة القاري وفتح الباري ونزهة القاري (باللغة الأردية)،

شروح صحيح مسلم:شرح النووي، اكمال المعلم المعروف بشرح صـــحيح مسلم للقاضي عياض المالكي

شرح سنن أبي داؤد: شرح سنن أبي داؤد للعلامة بدرالدين العيني

المفهم على شرح مسلم للقرطبي – شرح السيوطي على مسلم شرح السيوطي على سنن النسائي، مسند أحمد.

السوال٤٩: ما الشواهد التي تشير إلى أن الخبر موضوع؟

الجواب: على ذلك شواهد منها: ١- إقرار واضعه بالوضع، كما أقر نوح بن أبي مريم والملقب بنوح الجامع، أنه وضع على ابن عباس أحاديـــث في فضائل القرآن سورة سورة . ٢- ما يترل مترلة الإقرار كأن يحدث عن شيخ بحديث لا يُعرف إلا عنده، ثم يُسأل عن مولده، فيـــذكر تاريخـــاً معينًا، ثم يتبين من مقارنة تاريخ ولادة الراوي بتاريخ وفاة الشيخ المروى عنه أن الراوي ولد بعد وفاة الشيخ، أو نحو ذلك، كما ادعى مأمون بن أحمد الهروي أنه سمع من هشام ابن عمار فسأله الحافظ ابن حبان: متى

دخلت الشام؟ قال: سنة خمسين ومائتين، فقال له: فإن هشاماً الـــذي تروي عنه مات سنة ٢٤٥ فقال: هذا هشام بن عمار آخر.

٣- قرائن في الراوي أو المروي، أو فيهما معاً. ٤- ركاكة اللفظ وفساد المعنى والمجازفة الفاحشة.

٥- مخالفة صريحة لما ورد في الكتاب والسنة الصحيحة، فإذا وجد شيء من ذلك وجب البحث وراء الحديث بدقة حتى نقف على حقيقته.

السوال٥٠: هل تجوز رواية الحديث الموضوع ؟

الجواب: لا تجوز رواية الحديث الموضوع إلا للتحذير منه والتنبيه عليه ، قـــال رسول الله صلى الله عليه وسلم : "من حدث عني بحديث يرى أنه كذب فهو أحد الكاذبين" رواه مسلم. وقال عليه الصلاة والـــسلام: "الـــدين النصيحة. قلنا: لمن؟ قال: لله ولكتابه ولرسوله".

السوال٥١: اذكر بعض أقسام الوضاعين؟

الجواب: منهم زنادقة أظهروا الإسلام وأبطنوا الكفر، ومنـــهم أهـــل البـــدع والأهواء، كالرافضة، والخطابية، يضعون أحاديث تعزز مذاهبهم الباطلة، ومنهم المنتسبون إلى الزهد يضعون أحاديث يرغبون بها الناس، ويرهبونهم بزعمهم، ومنهم القصاص، ومنهم علماء السلاطين الـــذين يـــضعون الأحاديث إرضاءً لحكامهم.

السوال٥٢: اذكر بعض الكتب المؤلفة للأحاديث الموضوعة؟

الجواب: منها: الأباطيل للجوزقاني، والموضوعات لابن الجوزي ، والـــلآلي المصنوعة، وكراسة الرغبي الـــصنعاني اللغـــوي، والفوائـــد المجموعـــة للشوكاني، وسلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة للشيخ ناصر الألباني،

وكذلك الكتب المؤلفة في الضعفاء.

السوال٥٣: ما مدى تثبت ابن الجوزي في كتابه الموضوعات؟

الجواب: ابن الجوزي متسرع في الحكم على الحديث بالوضع ، وقد حكم على حديث أبي هريرة مرفوعًا: "إن طالت بك مدة أوشك أن ترى قومــاً يغدون في سخط الله، ويروحون في لعنته، في أيديهم مثل أذناب البقر". والحديث في صحيح مسلم، وانظر السؤال التالي وإجابته.

السوال٥٤: ماذا تعرف عن كتاب (القول المسدد في الذب عــن مــسند أحمد)؟

الجواب: هو كتاب ألفه الحافظ ابن حجر، ذكر فيه أربعة وعشرين حديثاً من مسند أحمد ذكرها ابن الجوزي في الموضوعات، وحكم عليها بــذلك، ورد عليه ابن حجر ودفع قوله.

السوال٥٥: هل تبرأ الذمة بذكر سند الحديث الضعيف مع عدم التنبيه على ذلك؟

الجواب: لا تبرأ الذمة إلا إذا كان ذلك بين أهل العلم بالأسانيد ، أما العوام فلا يجوز التلبيس عليهم، وقد كنت يوما أصلى الجمعة في بعض المــساجد الكبرى ، والمسجد على أشده في موسم الحج، وإذا بالخطيب يخطب في خطبته قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : "جنبوا مــساجدكم صبيانكم ومجانينكم". فحدثته بعد هذه الخطبة وأوضحت له أن الحديث لا يثبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقال لي : وهل قلت : إنه صحيح؟ انظر كيف يهرب من البشر، ويظن أنه نجا، والله من ورائــه محيط.

السوال٥٦: عرف الحديث الحسن وهل يُحْتَج به؟

الجواب: هو نفس تعريف الصحيح، إلا أنه في رجاله من هو خفيف الضبط، ويُحتج به.

السوال٥٧: بماذا يرمز لخفيف الضبط في التقريب ("تقريب التهذيب") ؟

الجواب: يرمز لخفيف الضبط برمز: صدوق - لا بأس به- صدوق يَهِم.

السوال٥٨: من الذي أدخل اصطلاح الحسن ؟

الجواب: هو الترمذي. وقد سبق الترمذي البخاري وأبو حاتم الرازي إلى هذا الاصطلاح وغيرهما، ولكنه انتشر و اشتهر في كتب الترمذي .

السوال٥٩: ما شروط الترمذي للحسن؟

الجواب: شروط الترمذي للحكم بالحسن هي :١- أن لا يكون في إسناده متهم بالكذب.

٢- أن لا يكون شاذاً.٣- أن يروي من غير وجه.

السوال٦٠: ما معنى قول الترمذي: حسن صحيح؟

الجواب: اعلم أولاً أنه اختلف العلماء في هذا التعريف والذي اختاره الحافظ في نخبة الفكر أن لذلك حالتين:الأولى : أن يأتي من طريق واحد فيكون في الطريق رجل اختُلَف في تصحيح حديثه وفي تحسينه فيكون صحيحاً باعتبار مَن صحَّح حديثه، وحسناً باعتبار مَن حسَّن حديثه.الثانية: أن يأتي من طريقين فيكون حسناً من إحداهما صحيحاً من الأخرى .

السوال٦١: ما حكم حديث من قيل فيه في التقريب: صدوق يخطئ؟

الجواب: ينبغي أن تراجع ترجمة مثل هذا بتوسع ، فإن كان الحديث الذي بين يديك من الأحاديث التي أخطأ فيها تتوقف في الحديث . وإن لم يكن

من الأحاديث التي أخطأ فيها يُحَسَّن حديثه.

السوال٦٢: ما معنى قول أبي داود" وما لم أذكر فيه شيئاً فهو صالح"؟

الجواب: حملها بعض أهل العلم على الحسن ، أي ما سكت عنه فهو حسن، ومنهم ابن الصلاح وحملها بعضهم على أنه صالح للاحتجاج. وحملها آخرون على ما هو أعم من ذلك .

السوال٦٣: هل كل ما سكت عنه أبو داود فهو حسن؟

الجواب: ليس الأمر كذلك ، بل فيه الصحيح والحسن والضعيف ، وقد سئل أبو داود سأله الآجري عن أحاديث سكت عنها في سننه فحكم بضعفها. وينبغي أن تتبع أسانيد الأحاديث من سنن أبي داود ويحكم عليها بما تستحق.

السوال٦٤: ما هو اصطلاح البغوي في المصابيح؟ وما مدى صحته؟

الجواب: قال ما مضمونه : إن ما أخرجه البخاري ومسلم أو أحدهما صحيح، وإن الحسن ما رواه أبو داود والترمذي وأشباههما ولا شك أنه اصطلاح خاطيء وهو اصطلاح خاص به.

السوال٦٥: عرف الحديث الضعيف ؟

الجواب: هو ما لم تتوافر فيه شروط الصحة أو الحُسن .

السوال٦٦: عرف الحديث المنقطع؟

الجواب: هو ما سقط من وسط إسناده رجل، وقد يكون الانقطاع في موضع واحد، وقد يكون في أكثر من موضع.

السوال٦٧: عرف المقطوع؟

الجواب: هو الموقوف على التابعي قولاً أو فعلاً.

السوال٦٨: عرف الحديث المرسل؟

الجواب: هو حديث التابعي إذا قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أو كلمة نحوها، وخصَّه بعض أهل العلم بكبار التابعين ، واختصاصه بكبار التابعين هي الصورة التي لا خلاف فيها، وأطلق بعض أهل العلم المرسل على ما سقط من إسناده رجل من أي موضع كان.

السوال٦٩: من أي أقسام الحديث يكون الحديث المرسل؟

الجواب: المرسل من أقسام الضعيف.

السوال٧٠: ما حكم مراسيل الصحابة ، مثل لها ؟

الجواب: مراسيل الصحابة مقبولة معمول بها عند أهل العلم وكمثال لذلك قول عائشة رضى الله عنها: "... أول ما بُدِيء به رسول الله صلى الله عليه وسلم من الوحي الرؤيا الصالحة.." ؛ فعائشة لم تدرك القصة ، هذا وننبه على أن أكثر أهل العلم يجعلون أحاديث الصحابي الذي لم يميز على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم كحكم مراسيل كبار التابعين.

السوال٧١: هل يضر عدم ذكر اسم الصحابي؟ مثلاً كقول قائل: عن سعيد عن رجل من أصحاب النبي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟

الجواب: لا يضر ذلك لكون الصحابة رضى الله عنهم كلهم عدول.

السوال٧٢: ما هو تفصيل الشافعي بالنسبة لقبول المراسيل؟

الجواب: الشافعي يقبل مراسيل كبار التابعين بشروط وهي :١- أن تأتى من وجه آخر ولو مرسلة. ٢- أو أن تعتضد بقول صحابي أو أكثر العلماء. ٣- إذا كان المرسل لو سمى لا يسمي إلا ثقة فحينئذ يكون مرسله حجة، ولا ينهض إلى رتبة المتصل، وكبار التابعين كسعيد بن المسيب،

وعبيد الله بن عدى بن الخيار.وإن كان بعض أهل العلم يعد عبيد الله في الصحابة اللذين ولدوا على عهد رسول الله صلى الله عليه وســلم ولم يميزوا.

السوال٧٣: مثل لمن تعد مراسليهم من أضعف المراسيل؟

الجواب: مثل الحسن البصري الزهري يحيى ابن أبي كثير.

السوال٧٤: مثل للمقلوب في المتن؟

الجواب: "إذا أذن ابن أم مكتوم فكلوا واشربوا وإذا أذن بلال فلا تأكلوا ولا تشربوا".

الصواب: "إن بلالاً يؤذن بليل فكلوا واشربوا حتى يؤذن ابن أم مكتوم".

السوال٧٥: مثل للمقلوب في السند؟

الجواب: قد يكون القلب في الإسناد في اسم راوٍ أو نسبه، يقول: "كعب بــن مرة" بدل"مرة بن كعب".

السوال٧٦: على أي شيء يُحمل قول أحمد وابن مهدي وابن المبارك :"إذا روينا في الحلال والحرام شدَّدنا، وإذا روينـــا في الفــضائل ونحوهــا تساهلنا"؟

الجواب: حمله بعض أهل العلم على الحديث الحسن الذي لم يصل إلى درجـــة الصحة، فإن التفريق بين الصحيح والحسن لم يكن في عصرهم، بل كان أكثر المتقدمين لا يصف الحديث إلا بالصحة أو الضعف فقط .

السوال٧٧: ما شروط العمل بالحديث الضعيف عند من يعمل به؟

الجواب: لذلك شروط وضعوها :١- أن يكون الحديث في القصص أو المواعظ أو فضائل الأعمال. ٢- أن يكون الضعف غير شديد. ٣- أن يندرج

تحت أصل معمول به.٤- أن لا يعتقد عند العمل به ثبوته، بل يعتقد الاحتياط .

السوال٧٨: ما معنى حديث لا أصل له ؟

الجواب: معناه: لا إسناد له.

السوال٧٩: كيف يعرف ضبط الراوي؟

الجواب: يعرف بموافقة الحفاظ المتقنين الضابطين إذا اعتبر حديثه بحديثهم، فإن كانت أغلب أحاديثه موافقة لأحاديثهم عرف ضبطه، وإن كثرت مخالفاته اختل ضبطه.

السوال٨٠: ما الحديث المتروك؟

الجواب: هو الذي يرويه من يتهم بالكذب، ولا يعرف ذلك الحديث إلا من جهته، ويكون مخالفاً للقواعد العامة.

السوال٨١: عرف الحديث المعلق؟

الجواب: هو ما حذف من مبتدأ إسناده واحد فأكثر ولو إلى آخر الإسناد.

السوال٨٢: إلى كم قسم تنقسم المعلقات وما هي؟ مثل لما تقول ؟

الجواب: تنقسم إلى قسمين:١- معلقات بصيغة الجزم نحو: قال-ذكر- وروى.
٢- معلقات بصيغة التمريض نحو: يُذْكر- يقال- يُرْوَى.

السوال٨٣: هل المعلق ضعيف أو صحيح؟

الجواب: بصورة أولية فالمعلق من قسم الضعيف إلا أن نقف على الرجال المحذوفين، ومن ثَمَّ نحكم عليه بما يستحق.

السوال٨٤: هل المعلقات التي في صحيح البخاري على شرطه؟

الجواب: ليست المعلقات التي في صحيح البخاري كلها على شرطه ،لأنه قد وسم كتابه (بالجامع المسند الصحيح المختصر في امور رسول الله صلى الله عليه وسلم . وسننه وأيامه).

السوال٨٥: ما حكم الموقوفات المعلقة في صحيح البخاري ؟

الجواب: يجزم البخاري منها بما صح عنده ،ولو لم يكن على شرطه ،ولا يجزم بما كان في اسناده ضعيف أو انقطاع ،إلا حيث يكون منجبرا ،إما بمجيئه من وجه اخر ،وإما بشهرته عمن قاله .أفاده الحافظ

السوال٨٦: ماذا تعرف عن حديث"ليكونن من أمتي أقوام يستحلون الحر والحرير والخمر والمعازف" ؟

الجواب : هذا الحديث أخرجه البخاري معلقاً في كتاب الأشربة من صحيحه، قال فيه: وقال هشام ابن عمار، ثم ساق السند.وضعَّفه ابن حزم وزعم أنه معلق، ومن ثم قرَّر مذهبه الفاسد في إباحة الملاهي، لكن الحديث رواه أحمد في مسنده، وأبو داود في سننه، والبرقاني في صحيحه، والطبراني والبيهقي مسنداً متصلاً إلى هشام بن عمار وغيره، فصح الحديث والحمد لله .واندفع ما قرَّره ابن حزم رحمه الله وعفا عنه وقد أجاب ابن الصلاح بثلاثة أوجه، وذلك في "صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط" ، الوجه الأول والثالث نرى فيه تعسفاً ، والصواب الوجه الثاني وقد أثبتناه.

السوال٨٧: ماذا تعرف عن كتاب تغليق التعليق؟

الجواب: هو كتاب قيم للحافظ ابن حجر -رحمه الله- ألفه لوصل ما ذكـــر معلقاً في صحيح البخاري.

السوال٨٨: هل تدخل المعلقات فيما انتقده الـــدارقطني علـــى البخـــاري ومسلم ؟

الجواب: لا تدخل المعلقات فيما انتقده الدارقطني على البخاري ومسلم.

السوال٨٩: كم حديثاً انتقده الدارقطني على البخاري ومسلم؟

الجواب: في الجملة نحوٌ من مائتي حديث، انتقد على البخاري مائة وعـــشرة أحاديث ، شاركه مسلم في إخراج اثنين وثلاثين منها، وانتقـــد علـــى مسلم خمسة وتسعين حديثاً (بما فيها التي شاركه البخاري فيها)، راجع مقدمة فتح الباري، ورسالة بين الإمامين والدارقطني لربيع بن هـــادي، ورسالة الإلزامات والتتبع لمقبل بن هادي.

السوال٩٠: هل تم للدارقطني الانتقاد في كل الأحوال؟

الجواب: لم يتم له الانتقاد في كل الأحوال، فقد أصاب في بعضها، وأخطأ في الآخر. وأحياناً-بل كثيراً- ما ينتقد سند الحديث دون متنه.

السوال٩١: عرف الحديث المسند؟

الجواب: فيه أقوال:١- قول الحاكم: هو ما اتصل إسناده إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم.

٢- قول الخطيب: هو ما اتصل إلى منتهاه.٣- قول ابن عبد البر: هـــو المروي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم سواء كان متصلاً أو منقطعاً.

السوال٩٢: عرف المتصل؟

الجواب: هو المنافي للإرسال والانقطاع، ويشمل المرفوع إلى النبي صلى الله عليه وسلم والموقوف على الصحابي، فعليه يكون المتصل هو الذي سمعه كل راوٍ من الذي قبله، ويشمل المرفوعَ إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، والموقوفَ على الصحابي.

السوال٩٣: عرف المرفوع ؟

الجواب: هو ما أضيف إلى النبي صلى الله عليه وسلم قولاً أو فعلاً عنه، سواء كان متصلاً أو منقطعاً أو مرسلاً ، هذا قول الأكثر.

السوال٩٤: عرف الموقوف؟

الجواب: هو الموقوف على الصحابي قولاً أو فعلاً.

السوال٩٥: هل تفسير الصحابي له حكم الرفع؟

الجواب: تفسير الصحابي ليس له حكم الرفع.

السوال٩٦: هل ذِكْر الصحابي سبب نزول الآية له حكم الرفع؟

الجواب: ذكر جمع من أهل العلم ذلك.

السوال٩٧: هل قول الصحابي" أمرنا بكذا" و "نهينا عن كذا" له حكم الرفع؟

الجواب: هذا له حكم الرفع، فالأمر والنهي هو ما جاء به الله على لسان نبيه محمد صلى الله عليه وسلم.

السوال٩٨: هل قول الصحابي: " كنا نفعل كذا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم" له حكم الرفع؟

الجواب: أكثر أهل العلم على أن ذلك له حكم الرفع.

السوال٩٩: ما الفرق بين الصيغتين الآتيتين: ١- عن عروة عن عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: . . . ٢- عن عروة أن عائشة قالت :يا رسول الله .....؟

الجواب: الثانية يَعُدُّها بعض أهل العلم مرسلة؛ لأن عروة لم يدرك القصة، بينما الأولى متصلة.

السوال١٠٠: عرف تدليس الإسناد؟

الجواب: هو أن يروي عن مَن لقيه ما لم يسمعه منه موهِماً أنه سمعه منه، أو بتعبير آخر: هو أن يُسقط المحدث شيخَه، ويُحدث عن شيخ شيخه بلفظ محتمل السماع، مثل عن - أن- قال، ويكون قد سمع من شيخ شيخه بعض الأحاديث. أما هذا بعينه فسمعه منه بواسطة.

السوال١٠١: هل يقبل حديث المدلس إذا كان ثقة؟

الجواب: لا يُقبل إلا إذا صرَّح بما يفيد السماع نحو: أخبرني- سمعت- قال لي.

السوال١٠٢: عرف تدليس التسوية؟

الجواب: هو إسقاط ضعيف بين ثقتين، قد سمع أحدهما من الآخر (أي قد عرف أن أحدهما سمع عن الآخر عدة أحاديث، لكن في هذا الحديث بعينه كان بينهما واسطة، والواسطة ضعيف فأسقط).

السوال١٠٣: هل يقبل حديث مدلس تدليس التسوية إذا كان ثقة؟

الجواب: لا يقبل إلا إذا صرَّح في السند بالتحديث من مدلس تدليس التسوية إلى نهاية السند.

السوال١٠٤: مَثِّل لمن اشتهر بتدليس التسوية؟

الجواب: كمثال لهم: الوليد بن مسلم، وبقية بن الوليد.

السوال١٠٥: عرف تدليس الشيوخ؟

الجواب: هو الإتيان باسم الشيخ أو كُنْيته على خلاف المشهور بـه ؛ تعمية لأمره وتوعيراً للوقوف على حاله.

السوال١٠٦: مثل لتدليس الشيوخ؟ ومن الذي اشتهر به؟

الجواب: اشتهر به الخطيب البغدادي، وأبو بكر بن مجاهد المقريء وابن الجوزي.

أما الأمثلة: يروي الخطيب في كتبه عن أبي القاسم الأزهري، وعن عبيد الله بن أبي الفتح الفارسي، وعن عبيد الله بن أحمد بن عثمان الصيرفي، والجميع شخص واحد من مشايخه.وكذلك يروي عن الحسن بن محمد الخلال،وعن الحسن بن أبي طالب، وعن أبي محمد الخلال، والجميع عبارة عن واحد.

السوال١٠٧: عرف تدليس العطف؟

الجواب: كأن يقول : حدثنا فلان وفلان، وهو لم يسمع من الثاني المعطوف، كما ذُكر عن هشيم أنه خرج على أصحابه فقال: حدثني حصين ومغيرة، ثم استمر في حديثه، ثم قال لتلاميذه: هل دلست عليكم اليوم؟ قالوا: لا، قال: بل قد فعلتُ، أما حصين فقد حدثني، وأما مغيرة فحدثني فلان عنه.

السوال١٠٨: هل هناك أنواع أخرى للتدليس؟

الجواب: نعم هناك تدليس حذف الأداة، وتدليس السكوت، وتدليس البلاد، أما تدليس حذف الأداة فيحذف الأداة مطلقاً، وتدليس السكوت كأن يقول : حدثناً أو سمعت، ثم يسكت، ثم يقول: "هشام بن عروة" موهماً

أنه سمع منه وليس كذلك .وتدليس البلاد كأن يقول حدثني فلان بالقاهرة، وهو يقصد قرية أخرى.

السوال١٠٩: ما حكم عنعنة الأعمش وقتادة وأبي إسحاق السبيعي؟

الجواب: يلزم أن يصرّح كل منهم بالتحديث ، فإنهم مدلسون، لكن إذا روى عنهم شعبة فلا تضر عَنْعَنَتُهُم، فإنه قال: كفيتكم تدليس ثلاثة، ثم ذكرهم .وقد قال الحافظ ابن حجر في عدة مواضع من فتح الباري: إن رواية شعبة عن أيّ مدلس تجبر عنعنة ذلك المدلس (هذا مضمون كلامه).

١١٠: ما حكم عنعنة أبي الزبير؟

الجواب: إذا روى عنه الليث، وكان هو يروي عن جابر لا تضر عنعنته، أما غير ذلك فإن عنعنة أبي الزبير لا تُقْبل في الغالب.

السوال١١١: ما قولكم في عنعنات الأعمش عن أبي وائل، وأبي صالح، وإبراهيم النخعي؟

الجواب: عدد من العلماء يقبلون مثل هذه العنعنات، ويصححون حديث الأعمش عنهم وإن عَنْعَنَ، إلا إذا وجد هناك ما يشعر بتدليس، فحينئذ يتوقف حتى ينظر في تصريح للأعمش بالتحديث.

السوال١١٢: من الذي اشتهر أنه لا يدلس إلا عن ثقة؟

الجواب: هو سفيان بن عيينة.

تنبيه: قد يقول المحدث: خطبنا فلان، ويقصد أنه خطب أهل بلده، وقد أشار إلى ذلك السخاوي في فتح المغيث فقال :... كقول الحسن البصري: خطبنا ابن عباس ، وخطبنا عتبة بن غزوان، وأراد أهل البصرة

بلده، فإنه لم يكن بها حين خطبتهما، ونحوه في قوله: حدثنا أبو هريرة، وقول طاوس: قدم علينا معاذ اليمن، وأراد أهل بلده؛ فإنه لم يدركه.

السوال١١٣: ما المُدْرج؟

الجواب: هو أن تُزَاد لفظة في الحديث من كلام الراوي، فيحسبها من يسمعها مرفوعة في الحديث؛ فيرويها كذلك، وقد يكون الإدراج في السند أو في المتن.

السوال١١٤: مثل للمدرج في أول الحديث ؟

الجواب: حديث أبي هريرة رضى الله عنه مرفوعاً : (أسبغوا الوضوء، ويل للأعقاب من النار) فلفظ : " أسبغوا الوضوء" هنا من قول أبي هريرة ، وقد جاء ت صريحة فقال أبو هريرة: أسبغوا الوضوء ، فإني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: " ويل للأعقاب من النار " فتبين أن لفظة: أسبغوا الوضوء من قول أبي هريرة .

تنبيه: ورد " أسبغوا الوضوء" مرفوعاً من حديث عبد الله بن عمرو رضى الله عنه.

السوال١١٥: مثل للمدرج في وسط الحديث؟

الجواب: مثاله: حديث من مس ذكره أو أنثييه أو رَفْغَيه فليتوضأ، فلفظة "أو أنثييه أو رفغيه" من قول عروة.

السوال١١٦: مثل للمدرج في آخر الحديث؟

الجواب: حديث أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم: " للعبد المملوك أجران، والذي نفسي بيده لولا الجهاد والحج وبر أمي لأحببت أن أموت وأنا مملوك " فلفظ: "والذي نفسي بيده" إلى آخر

الحديث من قول أبي هريرة لاستحالة كون النبي صلى الله عليه وسلم يقول ذلك.

السوال١١٧: مثل للمدرج في الإسناد؟

الجواب: مثاله: ما رواه الترمذي من طريق ابن مهدي، عن الثوري، عن واصل الأحدب، ومنصور، والأعمش، عن أبي وائل، عن عمرو بن شرحبيل، عن ابن مسعود قال: قلت: "يا رسول الله! أي الذنب أعظم؟ فإن رواية واصل هذه مدرجة على رواية منصور والأعمش، فإن واصلاً يرويه عن أبي وائل عن ابن مسعود مباشرة ،لا يذكر فيه عمرو بن شرحبيل.

السوال١١٨: كيف يُعرف المدرج؟

الجواب: يُعرف المدرج بأمور منها:١- جمع طرق الحديث.٢- مجيئه مفصلاً من وجه آخر.

٣- استحالة كون النبي صلى الله عليه وسلم يقول ذلك.٤- النص على ذلك من الراوي.

السوال١١٩: هل حدَّث أحد من الصحابة عن التابعين؟

الجواب: ثبت ذلك من عدة طرق ذكرها العراقي في" التقييد والإيضاح" ص٧٦.

السوال١٢٠: ما هو الحديث المعضل ؟

الجواب: هو ما سقط من وسط إسناده اثنان فأكثر على التوالي.

السوال١٢١: متى يحكم على الحديث بالاضطراب؟

الجواب: إذا توفرت شروط ثلاثة:١- المخالفة.٢- تكافؤ الطرق، معنى تكافؤ الطرق أن يكون:هذا صحيح، وهذا صحيح مثله، وهذا حسن وهذا حسن مثله، أما معنى عدم تكافؤ الطرق أن يكون هذا حسنًا ، وهذا

أحسن ، أو هذا صحيحًا، وهذا أصح .٣- عدم إمكان الجمع ، وقد يكون الاضطراب في السند أو في المتن.

السوال١٢٢ :بماذا مثل أهل العلم للمضطرب في المتن؟

الجواب: مثلوا بتحديد الصلاة التي حدث فيها الشك في قصة ذي اليدين.

السوال١٢٣ : بماذا مثلوا للمضطرب في السند؟

الجواب: مثلوا بحديث مجاهد عن الحكم بن سفيان مرفوعاً في نضح الفرج بعد الوضوء، فقد اختُلف عنه على عشرة أقوال فقيل: عن مجاهد عن الحكم عن أبيه، وقيل :عن مجاهد عن الحكم أو ابن الحكم عن أبيه، وقيل: عن مجاهد عن رجل من ثقيف عن أبيه.

السوال١٢٤ : اذكر تعريفات العلماء للحديث الشاذ؟

الجواب: تعريف الشافعي: فرد ثقة خالف .الحاكم: فرد ثقة .الخليلي: فرد .ابن الصلاح : الأول: تعريف الشافعي .الثاني: فرد ضعيف ، أي تفرد الضعيف أي أن الشافعي يشترط أن يكون راويه ثقة خالف فيه غيره. بينما الحاكم يشترط أن يكون راويه ثقة خالف أو لم يخالف، بينما الخليلي يشترط مجرد التفرد ، وابن الصلاح له تعريفان:الأول: تعريف الشافعي .والثاني: أن يكون راويه ضعيفاً تفرد به.والذي عليه العمل هو تعريف الشافعي رحمه الله.

السوال١٢٥ : ما هو الحديث المنكر؟

الجواب: هو ما خالف فيه الضعيف غيره . أي أنه إذا كان هناك ثقة خالف من هو أوثق منه فحديث الثقة يسمى شاذاً، وحديث الثقات يسمى محفوظاً، وإذا كان ضعيفاً وخالف من هو أرجح منه فحديث الضعيف يسمى

منكراً ، والأرجح يسمى معروفاً .

تنبيه: بعض المتقدمين يطلقون على الحديث إنه منكر ويقصدون مجــرد تفرد الراوي.راجع ترجمة محمد بــن إبــراهيم التميمــي في مقدمــة الفتح،وانظر أيضاً حديث الاستخارة في البخاري، وكلام الحافظ ابــن حجر الذي ذكره عليه ، وما نقله ابن حجر عن الإمام أحمد في ذلــك (فتح الباري) وإذا قال البخاري في راوٍ: إنه منكر الحديث فهي من أرادأ عبارات التخريج عنده.

السوال١٢٦: اذكر بعض الكتب المؤلفة في العلل؟

الجواب: منها العلل لابن المديني- العلل للإمام أحمد بن حنبل- العلل لابن أبي حاتم- العلل للدارقطني- العلل للترمذي- التَّتَبُّعَات للدارقطني.ثم كتب للسنن تعتبر كتب علل ، ويستفاد منها كثيراً في جانب العلل ككتــاب السنن للنسائي والسنن الكبرى للبيهقي.

السوال١٢٧: ما حكم زيادة الثقة؟

الجواب: بعضهم قبلها مطلقاً وبعضهم ردَّها مطلقاً. وبعضهم فصَّل في المسألة فقال: إن اتحد مجلس السماع لم تُقبل، وإن تعدد قُبلت، وهناك أقــوال أخرى. والذي نراه صواباً أنه لا يحكم فيها بحكم مطرَّد بل ينظــر إلى قرائن تحيط بها نحو ثقة مَن زاد أو ضعفه- كثرتهم أو قلتهم - مخالفاتهم أو موافقتهم وكذلك الحكم في الوصل والإرسال، وفي الرفع والوقــف فيحكم للأرجح.

السوال١٢٨: مثل زيادة الثقة؟

الجواب: مثل بعض أهل العلم بحديث "جعلت لي الأرض مسجداً وطهوراً" تفرد أبو مالك الأشجعي بزيادة "وتربتها طهوراً".

السوال١٢٩: بماذا استدل بعض أهل العلم لتوقفهم في قبول زيادة الثقة؟

الجواب: استدلوا بقصة ذي اليدين مع رسول الله ، وذلك في حديث : " أقصرت الصلاة أم نسيت يا رسول الله ؟ فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم سأل أصحابه عن مدى صحة قول ذي اليدين مع كون ذي اليدين صحابي، والصحابة عدول.

السوال١٣٠: عرف العلة القادحة للحديث؟

الجواب: هي سبب غامض خفي قادح في الحديث مع أن الظاهر السلامة منه .

السوال١٣١: عرف الحديث المعلول؟

الجواب: هو الحديث الذي اطلع فيه على علة تقدح في صحته مع أن الظاهر سلامته منها، ويتطرق ذلك إلى الإسناد الذي : رجاله ثقات ، الجامع شروط الصحة من حيث الظاهر .

السوال١٣٢: اذكر بعض أنواع العلل؟

الجواب: قد تكون العلة بالإرسال في الموصول أو الوقف في المرفوع ، وإسقاط ضعيف بين ثقتين قد سمع أحدهما من الآخر أو الاختلاف على رجل في تسمية شيخه أو تجهيله أو غير ذلك.

السوال١٣٣: ما معنى طريق الجادة؟

الجواب: هي الطريق المعروفة مثل مالك عن نافع عن ابن عمر، ويحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي هريرة، وسهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي

هريرة.

السوال١٣٤: ماذا نفعل إذا تعارضت (أو اختلفت) طريق الجادة مع غير الجادة ؟

الجواب: يقدم أهل العلم غير الجادة ؛ وذلك لأنها دليل على حفظ الراوي لها ، فإن فيها ما يلفت نظر الراوي لحفظها.

السوال١٣٥: اذكر بعض أوجه ترجيح رواية على أخرى؟

الجواب: منها كثرة الملازمة وطول الصحبة كون الراوي ثقة كون الرواة أكثر حال الرواة عند التحديث.

السوال١٣٦: إلى كم قسم ينقسم التفرد؟

الجواب: ينقسم إلى قسمين : فرد مطلق .٢- فرد نسبي.

السوال١٣٧: عرف كل نوع ؟

الجواب: الفرد المطلق: هو أن ينفرد الراوي الواحد عن كل أحد من الثقات وغيرهم، كحديث : " إنما الأعمال بالنيات" تفرد به عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم وتفرد به علقمة عن عمر ، وتفرد به محمد بن إبراهيم عن علقمة ، وتفرد به يحيى بن سعيد عن محمد بن إبراهيم . والفرد النسبي: إما أن يكون تفرُّد ثقة أي لم يروه ثقة إلا فلان ، وإما أن يكون تَفَرَّدَ به أهل بلده، وإما أن يكون تفرد شخص بالنسبة لشخص أي لم يروه عن فلان إلا فلان. وقد مثل أهل العلم للنوع الأول بحديث قراءة النبي صلى الله عليه وسلم في الأضحى والفطر بقاف واقتربت الساعة لم يروه ثقة إلا ضميرة بن سعيد انفرد به عن عبيد الله عن أبي واقد الليثي . والنوع الثاني : حديث : "القضاة ثلاثة"، تفرد به أهل مروٍ عن عبد الله بن بريدة

عن أبيه. ومثال النوع الثالث: حديث أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم أولم على صفية بسويق وتمر ، لم يروه عن بكر إلا وائل.

السوال١٣٨: ما معنى كل من الاصطلاحات الآتية؟ ١- الاعتبارات ٢- المتابعات ٣- الشواهد؟

الجواب: الاعتبارات: هي عملية البحث عن أطراف الحديث وطرقه وألفاظه. المتابعات : تنقسم إلى قسمين : ١- متابعة تامة وضابطها : أن يشترك الراويان في الشيخ. ٢- متابعة قاصرة وضابطها : أن يشترك الراويان في شيخ الشيخ أو مَن بعده. الشواهد: هي أن يكون معنى الحديث موجوداً في حديث آخر ، والجمهور يشترطون أن يختلف الصحابي.

السوال١٣٩: ما فائدة الشواهد والمتابعات؟

الجواب: ينجبر بها ضعف الضعيف، فمثلاً سند فيه رجل صدوق وتابعه صدوق آخر فيرتقي الحديث إلى الصحة. وسند فيه رجل مقبول (ومعنى مقبول عند ابن حجر أنه مقبول إذا تُوبِعَ وإلا فلين) تابَعه مقبول آخر فيرتقي حديثه إلى الحسن لغيره، وإذا تابع المقبول صدوق فيرتقي الحديث إلى الصحة. وأيضاً إذا تابع مقبول ضعيف فيرتقي إلى الحسن. وإذا كانت كل الطرق بها ضعف (لكنه يسير) فينجبر هذا الضعف بالمتابعات والشواهد.

السوال١٤٠: هل هناك من أهل العلم من لا يعمل بالشواهد والمتابعات؟

الجواب: هناك من أهل العلم من ينظر إلى الأسانيد استقلالاً ويحكم على كل إسناد بما يستحق، فإن كانت هناك جملة من الأسانيد في كل منها ضعيف ، فيحكم بضعفها ولا يقويها ببعضها، ومن هؤلاء: أبو محمد بن

حزم، وهو وارد أيضاً في بعض تصرفات الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله . إلا أن الكثير من أهل العلم يعملون بالشواهد والمتابعات فيُرَقُّون الحديث إلى غاية الصحة إذا كثرت طرقه- وإن كان فيها ضعف- إذا لم يشتد سبب الضعف، والله تعالى أعلم.

السوال١٤١: ما حكم حديث كل من قيل فيه: شيخ صالح يعتبر بحديثه يكتب حديثه لين الحديث مستور مجهول الحال مقارب الحديث؟

الجواب: كل هؤلاء حديثهم يصلح في الشواهد والمتابعات.

السوال١٤٢: هل هؤلاء الذين يأتي ذكرهم يصلحون في الشواهد أو المتابعات: كذاب ضعيف جداً متروك وَاهٍ وضّاع متهم بالوضع؟

الجواب: لا يصلح حديث هؤلاء شاهداً لغيره ولا متابعاً.

السوال١٤٣: كيف يمكن التمييز بين الرواة في حالة تشابه أسمائهم؟

الجواب: يمكن ذلك بأمور منها: ١- الرمز المرموز به بجوار كل منهم في كتاب كتقريب التهذيب مثلاً. ٢- الطبقات. ٣- المشايخ والتلاميذ. ٤- جمع طرق الحديث. ٥- البلدان. ٦- الاختصاص .٧- إذا كانا ثقتين فلا يضر. ٨- إذا كانا ضعيفين فلا يضر. ٩- إذا كان أحدهما ثقة والآخر ضعيفاً فنتوقف.

السوال١٤٤: ما معنى قول الحافظ ابن حجر رحمه الله في كتابه تقريب التهذيب (من العاشرة أو في الحادية عشرة أو من الخامسة ... ونحو ذلك) في تراجمه للراوة ؟

الجواب: مراده من ذلك أن هذا الراوي من الطبقة العاشرة أو من الطبقة الحادية عشرة أو من الطبقة الخامسة، وكتفصيل لذلك نقول: إن بين رسول الله

صلى الله عليه وسلم وبين أصحاب كتب السنن تقريباً من ٢٠٠-٢٥٠ سنة ، فهذه المدة الزمنية بين رسول الله صلى الله عليه وسلم وبين أصحاب الكتب قسمت تقريباً إلى عشر طبقات: * **فالطبقة الأولى**: هم الصحابة. * **الطبقة الثانية**: طبقة كبار التابعين كابن المسيب، والمخضرمين كذلك ، والمخضرم هو من أدرك الجاهلية والإسلام ولكنه لم ير النبي صلى الله عليه وسلم مؤمناً به، فمن ذلك مثلاً رجلاً أسلم على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ولكنه لم يلتق برسول الله صلى الله عليه وسلم لبُعْد مسافة عنه أو لعذر آخر. أو رجل كان معاصراً لرسول الله صلى الله عليه وسلم ولكنه لم يسلم إلا بعد وفاة رسول الله صلى الله عليه وسلم . * **الطبقة الثالثة**: هي الطبقة الوسطى من التابعين كالحسن وابن سيرين وهم طبقة روت عن عدد من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم. * **الطبقة الرابعة**: صغار التابعين : وهم طبقة تلي الطبقة المتقدمة ، جُل روايتهم عن كبار التابعين كالزهري وقتادة.

* **الطبقة الخامسة**: طبقة صغرى من التابعين (هم أصغر من المتقدمين) وهم تابعون رأوا صحابياً أو صحابيين، ومن هؤلاء موسى بن عقبة والأعمش. * **الطبقة السادسة**: طبقة عاصروا الخامسة لكن لم يثبت لهم لقاء أحد من الصحابة كابن جريج . * **الطبقة السابعة**: طبقة كبار أتباع التابعين كمالك والثوري.

* **الطبقة الثامنة**: هي الوسطى من أتباع التابعين كابن عيينة وابن علية.

* **الطبقة التاسعة**: هي الطبقة الصغرى من أتباع التابعين كيزيد بن

هارون والشافعي وأبي داود الطيالسي وعبد الرزاق. * **الطبقة العاشرة :** كبار الآخذين عن تبع التابعين ممن لم يلق التابعين كأحمد بن حنبل. * **الطبقة الحادية عشرة:** الطبقة الوسطى من ذلك كالذهلي والبخاري. * **الطبقة الثانية عشرة:** صغار الآخذين عن تبع الأتباع كالترمذي وباقي شيوخ الأئمة الستة الذين تأخرت وفاتهم قليلاً كبعض شيوخ النسائي. وكرسم تفصيلي لذلك: رسول الله صلى الله عليه وسلم **١** الصحابة **٢** كبار التابعين والمخضرمين **٣** الوسطى من التابعين **٤** صغار التابعين **٥** تابعون لم يلتقوا إلا صحابياً أو اثنين **٦** تابعون لم يثبت لهم لقاء أحد من الصحابة **٧** كبار أتباع التابعين **٨** الوسطى من أتباع التابعين **٩** صغار أتباع التابعين **١٠** كبار الآخذين عن تبع الأتباع **١١** الوسطى من الآخذين عن أتباع التابعين **١٢** صغار الآخذين عن تبع الأتباع.

السوال١٤٥: اذكر عدداً من رجال الطبري في تفسيره الذين دارت عليهم جملة من الأسانيد مع بيان أحوالهم باختصار؟

الجواب: أخرج الطبري رحمه الله في تفسيره عن عدد من الرواة وأكثر عنهم وفي حديث كثير منهم ضعف، فأخرج لمحمد بن حميد الرازي (ويقول فيه حدثنا ابن حميد) وهو ضعيف، وأخرج لسفيان ابن وكيع (ويقول فيه حدثنا ابن وكيع أو حدثنا سفيان) وسفيان بن وكيع قد ضُعِّفَ بسبب ورّاق السوء الذي كان عنده . وأخرج رحمه الله للمثنى بن إبراهيم الآملي ، وللآن لم نقف للمثنى هذا على ترجمة . وفي أسانيد الطبري أيضاً(وبكثرة) أبو صالح وهو عبد الله بن صالح كاتب الليث ، والراجح ضعفه. وفيها أيضاً محمد بن أبي محمد وهو مجهول. وأخرج

أيضاً بعض الأسانيد التالفة كما يقول: حدثني محمد بن سعد قال : حدثني أبي قال : حدثني عمي قال : حدثني أبي عن أبيه عن ابن عباس ، فمحمد بن سعد هو محمد بن سعد بن محمد بن الحسن بن عطية بن سعد بن جنادة العوفي وهذا إسناد مسلسل بالضعفاء.

السوال١٤٦: وجدت لابن معين في راو واحد قولين مختلفين فعلى أي شيء يحمل الاختلاف؟

الجواب: إما أن يكون تغيَّرَ اجتهادُه أو يكون هذا مثلاً ضعيفاً حينما يسأل عنه بالنسبة لراوٍ آخر أو العكس، كأن يُسأل عن رجلين أحدهما ثبت والآخر أدنى منه فيقول: هذا ثبت وذاك ضعيف (أي بالنسبة للأول).

السوال١٤٧: عرف المزيد في متصل الأسانيد والمرسل الخفي؟

الجواب: قد يجيء الواحد بإسناد واحد من طريقين ولكن في أحدهما زيادة راوٍ. وهذا يشتبه على كثير من أهل الحديث ولا يدركه إلا النقاد، فتارة تكون الزيادة راجحة بكثرة الراوين لها وتارة يحكم بأن راوي الزيادة وهم فيها تبعاً للترجيح والنقد. فإذا رجحت الزيادة كان النقص من نوع "الإرسال الخفي" وإذا رجح النقص كان الزائد من "المزيد في متصل الأسانيد" . مثال الأول: حديث عبد الرازق عن الثوري عن أبي إسحاق عن زيد بن يُثَيْع بضم الياء التحتية المثناة وفتح الثاء المثلثة وإسكان الياء التحتية المثناة ، وآخره عين مهملة عن حذيفة مرفوعاً "إن وليتموها أبا بكر فقوي أمين" فهو منقطع في موضعين؛ لأنه روي عن عبد الرازق قال: حدثني النعمان بن أبي شيبة عن الثوري ، وروي أيضاً عن الثوري عن شريك عن أبي إسحاق. مثال الثاني: حديث ابن المبارك قال: حدثنا

سفيان عن عبد الرحمن بن يزيد حدثني بسر بن عبدالله قال: سمعت أبا إدريس الخولاني قال: سمعت واثلة يقول: سمعت أبا مرثد يقول: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: " لا تجلسوا على القبور ولا تصلوا إليها" فزيادة" سفيان" و "أبي إدريس" وهم، فالوهم في زيادة " سفيان" من الراوي عن ابن المبارك، فقد رواه ثقات عن ابن المبارك عن عبد الرحمن بن يزيد بغير واسطة مع تصريح بعضهم بالسماع. والوهم في زيادة أبي إدريس من ابن المبارك فقد رواه ثقات عن عبد الرحمن بن يزيد عن بُسْر بغير واسطة مع تصريح بعضهم بالسماع.

السوال١٤٨: بماذا يعرف الإرسال الخفي؟

الجواب: يعرف بأمور منها عدم لقاء الراوي شيخه ، وإن عاصره أو بعدم سماعه منه أصلاً أو بعدم سماعه الخبر الذي رواه وإن كان سمع منه غيره.

السوال١٤٩: ما حكم رواية أهل البدع؟

الجواب: يقبل منهم ما لا يوافق بدعتهم (ما داموا صادقي اللهجة) أما ما يوافق بدعهم فيتوقف فيه.

السوال١٥٠: اذكر مرتبة هذه الألفاظ عند البخاري: "سكتوا عنه" و"فيه نظر" و"منكر الحديث"؟

الجواب: هذه أدنى المنازل عند البخاري وأردؤها.

السوال١٥١: ما هي أنواع تحمل الحديث ؟

الجواب: أنواع تحمل الحديث هي: **١**- السماع. **٢**- القراءة على الشيخ. **٣**- الإجازة. **٤**- المناولة. **٥**- المكاتبة. **٦**- الإعلام. **٧**- الوصية. **٨**- الوجادة (وهي أن يجد حديثاً بخط شخص بإسناده).

السوال١٥٢: ما معنى الإسناد العالي والنازل؟

الجواب: الإسناد العلي هو القريب من رسول الله صلى الله عليه وسلم.والنازل هو البعيد. ثم إن العلو والنزول أقسام. راجع الباعث الحثيث.

السوال١٥٣: متى يُصار إلى الحكم بالنسخ؟

الجواب: لا بد أن تتوافر شروط ثلاثة وهي : المخالفة- عدم إمكان الجمع- معرفة التاريخ.

السوال١٥٤: من هو المخضرم؟

الجواب: هو الذي أدرك الجاهلية والإسلام و لم يلق رسول الله صلى الله عليه وسلم مؤمناً به.

السوال١٥٥: من هو التابعي؟

الجواب: هو من صحب الصحابي.

السوال١٥٦: من هو الصحابي؟

الجواب: هو من لقي رسول الله صلى الله عليه وسلم في حال إسلام الراوي ، وإن لم تطل صحبته وإن لم يرو عنه شيئاً.

السوال١٥٧: من هم العبادلة من الصحابة؟

الجواب: هم عبد الله بن الزبير، وابن عباس، وابن عمر، وابن عمرو بن العاص رضوان الله تعالى عليهم أجمعين.

السوال١٥٨: عرف المؤتلف والمختلف؟

الجواب: هو ما تتفق في الخط صورته وتختلف في اللفظ صورته مثال سلام وسلام، عباس وعياش، غنام وعثام .

تنبيه : إذا أردنا الوقوف على رجال الحاكم- والدارقطني- والطبراني ،

وهؤلاء المتأخرين فعلينا بكتب من التي يأتي ذكْرُها: ١- العبر في أخبار من غبر. ٢- شذرات الذهب في أخبار من ذهب. ٣- تاريخ بغـــداد.
٤- كتب التواريخ بصفة عامة.

السوال١٥٩: اذكر باختصار بعض الكتب الأساسية التي تلزم طالب علم الحديث ؟

الجواب: يلزمه الآتي:

كتب السنن: وهي (باختصار للأهم): عمدة القاري وفتح البـــارى شـــرحا صحيح البخاري، شرح النووي على صحيح مسلم، ســـنن أبي داود، سنن الترمذي، سنن ابن ماجه، سنن النسائي، الموطأ للإمام محمد، المسند للإمام الأعظم، جامع الأحاديث الأردية من إفادات الإمام أحمد رضـــا، شرح الطحاوي للعلامة ابو العلا أمجد على الأعظمي.

كتب الرجال: تقريب التهذيب، تهذيب التهذيب، تعجيل المنفعة لابن حجر، تهذيب الكمال، لسان الميزان، الكامل في الضعفاء لابن عدي، الضعفاء للعقيلي، ميزان الاعتدال، التاريخ الكبير للبخاري، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، العبر في أخبار من غبر الذهبي، تذكرة الحفاظ، الثقات لابـــن حبان، تاريخ بغداد. وكذلك باقي كتب الرجال والتـــواريخ إن كـــان موسراً.

كتب البحث والمصطلح: تحفة الأشراف، المعجم المفهرس لألفـــاظ الحـــديث (ولألفاظ القرآن)، تحسين الوصول للظفر الدين البهاري.

التفاسير: تفسير ابن جرير الطبري، تفسير القرطبي، تفسير ابن أبي حاتم، تفسير ابن كثير، تفسير عبد الرازق، التفسير الكبير للرازي، الدر المنثور

للسيوطي وباقي كتب تفاسير أهل السنة في حالة الاستطاعة.

كتب الفقه: رد المحتار، جد الممتار، الفتاوى الرضوية، ربيع الشريعة، بـدائع الصنائع، المبسوط.

كتب اللغة: تاج العروس، لسان العرب.

كتب النحو: التحفة السنية، قطر الندى، الألفية، مغنى اللبيب.عناية النحـو، الفرح الكامل.

كتب علل الحديث: العلل لابن أبي حاتم، العلل لأحمد بن حنبل، العلل لعلى بن المدينى، العلل للترمذي، العلل للدارقطني.

كتب الضعفاء والمتروكين: هذه أشياء أساسية مختصرة تلزم طالب علم الحديث ويلزمه قبلها أن يخلص العمل لوجه الله . انتهت الأسـئلة والأجوبـة، والحمد لله رب العالمين.

تـــمـــت

فهرس الموضوعات



دعوة للسنن

يتم بحمد الله تعالى تعليم وتعلّم السنن والآداب في البيئة المتدينة لمركز الدعوة الإسلامية العالمي الغير السياسي، الرجاء منكم الحضور في **الاجتماعات الأسبوعيّة** المليئة بالسنن التي تعقدها مركز الدعوة الإسلامية في بلادكم عقب صلاة المغرب كلّ يوم الخميس، وقضاء الليل كلّه فيها بالنيات الحسنة بقصد إرضاء الله وابتغاء وجهه، والسفر في **قوافل المدينة** مَعَ عشّاق الحبيب المصطفى صلّى الله تعالى عليه وسلّم بقصد حصول الثواب، ومحاسبة النفس يوميًّا بطريق ملء **كُتَيِّب جوائز** المدينة (جَدْوَل الأعمالِ التربوية)، وتسليمه إلى المسؤول خلال العشرة الأيّام الأولى من كلّ شهرٍ، وذلك سيجعلكم تطبّقون السنّة، وتكرهون المعاصي وتفكّرون في الثبات على الإيمان إن شاء الله عزّوجلّ.

وعلى كلّ مسلم أن يضع هذا الهدف نصب عينَيه: **علي محاولةُ إصلاحِ نفسي وجميعِ أُناسِ العالَم** إن شاء الله عزّوجلّ، حيث يلزمني العملُ بجوائز المدينة للإصلاحِ النفسي، والسفرُ مَعَ قوافلِ المَدينةِ لمحاولة إصلاح جميع الناس في العالَم إن شاء الله عزّوجلّ.

مكتبة المدينة (دعوت اسلامی) MC 1296
مكتبة المدينة للطباعة والنشر والتوزيع
المركز العالمي جامع فيضان المدينة سوق الخضار القديم حي سودا غران كراتشي، باكستان.
الهاتف: ٣٤٩٢١٣٨٩-٠٢١، التحويلة: ١٢٨٤
www.dawateislami.net Email: ilmia@dawateislami.net